أسيكا : الرؤية والإنجازات
الإصدار الثالث

ملخص للأنشطة والفعاليات التي أقامتها رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي خلال الأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٧ م والتقارير والتوصيات الصادرة عنها

كلمة شكر وتقدير بقلم الأمين العام للرابطة

تغمرني سعادة كبيرة وأنا أضع بين أيديكم ـــ أعزائي القراء الكرام- الاصدار الثالث من كتاب الرابطة « الرؤية والانجازات» والذي يحوي بين دفتيه عرضاً شاملاً ومفصلاً للإنشطة والفعاليات التي نفذتها الأمانة العامة للرابطة في الفترة 2014م ـــ 2017م . ولقد حرصنا في هذا الاصدار على تقديم البيانات والمعلومات المتعلقة بتلك البرامج والانشطة بأسلوب شيق وسلس يجذب القراء ويحفزهم على قراءة محتويات الكتاب على النحو الذي يروي شغفهم لمعرفة كل ما يتعلق باهداف الرابطة ومسيرتها والانجازات التي حققتها منذ تأسيسها حتى الآن.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان لكل من ساهم في إعداد هذا الكتاب القيم وعلى وجه الخصوص موظفي الأمانة العامة الذين بذلوا جهوداً مضنية وجبارة في جمع وترجمة ومراجعة البيانات والمعلومات الخاصة بهذا الاصدار وهم السيد / أنور الشعيبي الذي أعد خطة الكتاب وقام بترجمة محتوياته من اللغة العربية إلى اللغة الانجليزية والسيد عبد الفتاح المصباحي الذي تولى مهمة الترجمة والمراجعة اللغوية الاولية باللغة العربية والسيد / رضوان عامر الذي قام بترجمة النص الفرنسي والسيد / جان بول روبنجينجا الذي قام بعملية التحرير والمراجعة اللغوية الاولية للنسخة الفرنسية والسيد / أمين العفيرة الذي قام بتصميم الكتاب واضفاء اللمسات الفنية عليه وإخراجه في حلة قشيبة تستهوي القراء الكرام وتسترعي إنتباههم.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان لكل من الاستاذ / محمد محمد الطيب الأمين العام المساعد للرابطة للشؤون السياسية والثقافية الذي قام بعملية التحرير والمراجعة اللغوية النهائية للنص العربي كما تولى مهمة الإشراف على اعداد هذا العمل الرائع ومتابعة تنفيذه حتى رأى النور , والسيد / أفويم نكمجيلا الأمين العام المساعد للشئون المالية والادارية الذي قام بعملية التحرير والمراجعة اللغوية النهائية للنص الانجليزي.

ولا ننسى الجهود الطيبة التي بذلت من قبل طاقم السكرتارية ممثلا بالانسة / ياسمين الارياني والسيدة / مريم الزبير اللتين قامتا بطباعة وأرشفة وحفظ البيانات وكذا السيدة / رحاب اسحاق التي قامت بالاشراف على الامور المالية الخاصة بطباعة ونشر الكتاب, فلهن منا جميعاً خالص الشكر وعظيم الامتنان.

وفي الختام أود أن أعرب عن خالص شكري وعظيم تقديري لمعالي السيد بالو ابيتي رئيس المجلس الفيدرالي في جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية رئيس الرابطة الاسبق وكذا معالي الدكتور عمر سليمان آدم ونيس رئيس مجلس الولايات في جمهورية السودان رئيس الرابطة الحالي على الجهود الطيبة والمخلصة التي بذلاها في سبيل مساعدة الامانة العامة للرابطة على تنفيذ المهام المنوطة بها وتحقيق الاهداف السامية والغايات النبيلة التي تأسست من اجلها , والشكر اجزله موصول الى جميع المجالس الأعضاء التي لم تتوان في تقديم الدعم والتشجيع اللازمين للأمانة العامة وأنشطتها.

والله ولي التوفيق ،، ،،

عبد الواسع يوسف علي

الأمين العام للرابطة

توطئة بقلم رئيس الرابطة

لقد مثل قيام رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي كيانا مشتركا استجابة حضارية في عالم التكتلات الكبرى ، ومناخا مواتيا لنمو التعاون العربي الأفريقي الذي يتميز فيه الفضاء العربي الأفريقي بخصائص مشتركة اجتمعت فيها أواصر التاريخ والجغرافيا والتفاعل الاجتماعي والنضالي والثقافي والاقتصادي، والمعاناة والمصير المشترك والاستراتيجي .. فضاء نسجت علاقاته التاريخية والحضارية بيد الأسلاف عبر قرون طويلة .. وبات كل من العرب والأفارقة يرى في الآخر جزءًا من تاريخه وحاضره ومستقبله.

وقد مضت الرابطة مستحضرة خصوصيات الفضاء العربي الأفريقي التي بنت عليها أهدافها ،وتعمل جاهدة على استكشاف آفاق أكثر رسوخا وتعاونا في كافة المجالات بين شعوب ودول المنطقتين الأفريقية والعربية ، من خلال العمل على تعزيز الثنائية البرلمانية وترسيخ الديمقراطية ، وإقامة الحكم الرشيد ، وتمكين المرأة وتسخير إمكانية المنطقتين العربية والأفريقية للاستفادة من التوجه الدولي العالمي نحو التكتلات الإقليمية .

ونظرا لان الدبلوماسية بمفهومها الحديث لم تعد تقتصر على ما تمارسه حكومات الدول المختلفة عبر سفرائها المنتشرين في كافة أنحاء العالم فحسب، كما كان عليه الحال منذ عقود مضت , نتيجة للتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات وثورة المعلومات واتساع رقعة الحرية والديمقراطية , فقد برزت أشكال جديدة وحديثة للدبلوماسية تختلف كليا عن الشكل التقليدي الذي ظلت عليه لفترات طويلة، بحيث لم تعد تقتصر على الحكومات فقط، وإنما ظهرت فواعل جديدة كل منها يمارس الدبلوماسية الخاصة به في إطار دوره المنوط به والاختصاص المحدد له. وفي هذا السياق أصبح للبرلمانات الوطنية الدبلوماسية الخاصة بها بما يعرف بـ (الدبلوماسية البرلمانية).

وتتعدد صور وتطبيقات الدبلوماسية البرلمانية، بيد أن أهم صورها هي تلك التي تُمارس من خلال المنظمات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية , وفي هذا الصدد فان رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي تمثل فرصة ثمينة للتعاون البرلماني بين المجالس المنضوية فيها حيث يلتقي البرلمانيون من مختلف الدول الأعضاء من أجل التنسيق بين مواقف البرلمانات واتخاذ موقف برلماني تجاه العديد من القضايا التي تهم المنطقتين فضلا عن القضايا الدولية، مثل قضايا السلام والأمن الدوليين، والمساهمة في الدفاع عن حقوق الإنسان، وكيفية تدعيم الديمقراطية البرلمانية على مستوى العالم، وغيرها من القضايا على المستويين الإقليمي والدولي .وللتعاون البرلماني دور مهم في توسيع مدارك وأفق البرلمانيين، ورؤيتهم حول القضايا المختلفة، وإطلاعهم على خبرات المجالس التشريعية والبرلمانية الأخرى، والسياسات والتشريعات التي تتبناها الدول الأخرى ومدى نجاحها وفعاليتها، وإمكانية تطبيقها.

إن نشر ثقافة الدبلوماسية البرلمانية يمكن أن يسهم بجدية في تحقيق طموح الشعوب وذلك نتيجة لزيادة الاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فضلا عن التحديات التي باتت تواجهها البشرية في هذا العصر, وفي هذا السياق فان رابطتنا الموقرة تشكل قناة مهمة لتفعيل التعاون البرلماني بين العالمين العربي والإفريقي مما يشير إلى حتمية أن تتكامل الجهود الدبلوماسية التقليدية (الرسمية) مع جهود الدبلوماسية البرلمانية في مواجهة الأخطار المحدقة وتعزيز التعاون العربي – الأفريقي على كافة الصعد ولما من شانه أن يتيح لها أن تلعب دورا مؤثرا في المحافل البرلمانية الإقليمية و الدولية وفي هذا السياق ومن أجل ترجمة أهداف الرابطة إلى واقع مشهود ، بادرت الرابطة إلى ابتكار آليات ذات جدوى نفذت من خلالها منذ تأسيسها العديد من الأنشطة والفعاليات المختلفة ، وحرصت في أدائها على مواكبة

التغيرات العالمية المتسارعة ، والإسهام الفاعل في معالجة كثير من القضايا العالقة ، ووضع التصورات الرامية إلى تحسين مستوى التعاون الاقتصادي وتعزيز حقوق الإنسان ، والإسهام في حل النزاعات ، والبدء بخطوات التعاون الثقافي والبرلماني بين الدول الأعضاء في الرابطة . ومن اجل تعزيز التعاون البرلماني أقر مجلس الرابطة في عام 2005م . أن تشمل أنشطة الرابطة تنظيم برنامج لتدريب المسئولين الإداريين في المجالس الأعضاء في الرابطة ، وتنظيم برنامج زيارات لأعضاء المجالس أنفسهم ، بهدف استفادتهم من تجارب البرلمانات الأعضاء بما يخلق تفكيرا مشتركا ، يساعد على فهم البيئة الديمقراطية في طبيعة كل تجربة ، والإنجازات التي يمكن أن تشكل حصيلة يستفيد منها المشاركون وبما تؤديه من تطوير للتعاون بين المجالس ، وإيجاد حالة من الانسجام ، فضلا عما تؤديه من تقارب يوصل إلى إجماع إقليمي حول كيفية التعاطي مع الشؤون الدولية ، والإسهام في تعزيز المصالح المشتركة ، وتعزيز قدرة المجالس الأعضاء على التعامل مع التطورات المختلفة والمشاكل والتحديات التي تواجه المجالس الأعضاء الأخرى ، ومن ثم تقدير حاجة تلك المجالس للدعم والمساعدة متى تطلب الأمر . وإعمالا لما تقدم أعدت الأمانة العامة للرابطة برنامجا مقترحا حظي بالتنفيذ بقيام وفود من الدول الأعضاء بالزيارات منذ عام 2006م بين مجالس الدول الأعضاء ، وعلى نطاق واسع ، ولا يزال البرنامج قائما .هذا الإصدار الثالث من كتاب(أسيكا : الرؤية والانجازات) وهو عبارة عن إصدار سنوي للأمانة العامة للرابطة يتناول – بإيجاز - بعض أنشطة وبرامج الرابطة التي قامت بانجازها في الفترة من 2014-2017 م فقط , ذلك لأنه تم التطرق إلى الأنشطة والفعاليات التي تم تنظيمها في الفترة التي سبقت هذه الأعوام في الإصدارين السابقين , كما أن عرض هذه المنجزات لا يحيط بتفاصيل ما أنجز من أعمال وأنشطة رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي ، فلم يكن القصد من هذا العرض الموجز الدخول في تفاصيل ما تم انجازه حتى الآن ، لان ذلك يحتاج لجهود فريق عمل متفرغ كي يحيط بها ... وإنما قصد بهذا الجهد أن يعطي مؤشرا لاتجاه سير عمل (أسيكا) صوب أهدافها .

إن الحديث عن المنجزات التي حققتها الرابطة وما تعده من الخطط والبرامج لقادم الأعوام ، يعزز الثقة بالمستقبل الواعد بما تضطلع به من دور فاعل ومتفاعل مع ما رسمته من أهداف لتشجيع ودعم وتعزيز التعاون الأفريقي – العربي ، لتعظيم المصالح الاقتصادية المشتركة ، وتعميق الفهم المشترك لخدمة المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية ، والإسهام مع الاتحادات والمنظمات الإقليمية الأخرى لخلق أسباب الاستقرار وإرساء قواعد الأمن ، وإحلال السلام ، وقيام تكتل إقليمي يمكن من قيام تنمية شاملة ومستدامة واستثمار شامل يعود على الشعوب الأفريقية والعربية بالخير الوفير ، وبانعكاسات إيجابية على الأمن والسلم الدوليين .في الختام , لا يسعني إلا أن أعرب عن جزيل شكري وتقديري لكل من ساهم في إعداد هذا الكتاب وإثراءه بالمعلومات والتقارير القيمة والشكر موصول لقيادة الأمانة العامة للرابطة وكافة موظفيها على الجهود المحمودة التي بذلوها في سبيل إصدار هذا الكتاب .كما انتهزها فرصة لدعوة المجالس الأعضاء إلى مواصلة دعمها وتشجيعها للرابطة من اجل المضي قدما في تحقيق الأهداف النبيلة التي قامت من أجلها الرابطة و تعزيز التعاون العربي الأفريقي لما فيه خير ومصلحة شعوبنا العربية والأفريقية.

د. عمر سليمان آدم ونيس
رئيس مجلس الولايات في السودان
رئيس الرابطة للفترة من
(٣٠ مارس ٢٠١٦م - ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧م)

مقدمة بقلم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والثقافية

لقد سعت الرابطة منذ تأسيسها عام 2004 الى تحقيق جملة من الأهداف النبيلة والغايات السامية التي أنشأت من اجلها وفي طليعتها الدفع والتحفيز لخلق تعاون اقتصادي وسياسي وثقافي واجتماعي بين افريقيا والعالم العربي وتعزيز ثقافة احترام حقوق الانسان وتشجيع التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة العربية والافريقية والمساهمة الفاعلة في فض النزاعات والصراعات في المنطقة . وفي سبيل الوصول الى هذه الغاية فقد نفذت الرابطة العديد من الأنشطة والفعاليات والتي حرصت من خلالها على مواكبة المتغيرات العالمية المتسارعة والاسهام الفاعل في تسليط الضوء على الكثير من القضايا الملحة التي تهم دول وشعوب المنطقتين العربية والأفريقية.

وبصورة عامة فقد عقدت الرابطة منذ تأسيسها وحتى الان تسعة مؤتمرات وعشرة اجتماعا ت سنوية لمجلسها حيث جرت العادة ان تعقد هذه المؤتمرات بحضور وفود من المجالس الأعضاء برئاسة رؤساء المجالس او من يمثلهم وذلك لاستعراض التقارير المرفوعة من قبل مجلس الرابطة والتي تبين ما أنجزته الأمانة العامة من أنشطة وبرامج في العام المنصرم الى جانب إقرار ما يقترحه المجلس من أنشطة جديدة تقوم بها الأمانة العامة في العام القادم . علاوة على ذلك يتم اثناء هذه الفعاليات مناقشة واقرار الموازنات السنوية للأمانة العامة للرابطة , كما يصدر في العادة بيان ختامي عن مؤتمرات الرابطة يوضح مواقف المشاركين إزاء الموضوعات التي تمت مناقشتها الى جانب القضايا ذات الاهتمام المشترك لشعوب افريقيا والعالم العربي. ومن اجل تحقيق تعاون برلماني وثقافي فعال ومثمر بين دول المنطقتين فقد نفذت الرابطة العديد من برامج الزيارات وتبادل الخبرات بين المجالس الأعضاء حيث قام عدد من أعضاء المجالس (الغرف العليا) بزيارات لبعض المجالس الأخرى الأعضاء في الرابطة حيث تهدف هذه البرامج الى تعزيز اللقاءات غير الرسمية بين تلك المجالس وتعزيز التعاون والعمل المشترك بينها وتبادل التجارب والخبرات المتعلقة بكيفية التعامل مع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الساحتين العربية والافريقية .كما نظمت ايضا ثمانية لقاءات تشاورية حيث تمثل هذه اللقاءات فرصة ثمينة للمجالس الأعضاء لتبادل الأفكار والرؤى حول العديد من القضايا الهامة وللتدارس حول موضوعات بعينها مما يتصل بقضايا التنمية والقضايا المعاصرة .وتتعزز أهمية اللقاءات التشاورية عادة بالمقترحات المقدمة من قبل العلماء ورجال الدولة والمحللين السياسيين حول ما يتصل بتعزيز دور الرابطة ومساهماتها في الدفع نحو التطور والرقي في افريقيا والعالم العربي . وفيما يتعلق بتحقيق تعاون اقتصادي وتجاري مستدام بين دول المنطقتين فقد عقدت الرابطة حتى الان أربعة اجتماعات لغرف التجارة والصناعة العربية والأفريقية في كل من كيب تاون في جنوب افريقيا والمنامة عاصمة مملكة البحرين والعاصمة المغربية الرباط والعاصمة الاثيوبية ادبس ابابا حيث يتم عادة اثناء هذه الاجتماعات مناقشة الالياث الكفيلة باستغلال الإمكانيات الواعدة والموارد الطبيعية التي تزخر بها منطقتي افريقيا والعالم العربي وتحديد الأولويات الاقتصادية لدول المنطقتين باتجاه تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي بينهما الى جانب تشجيع المستثمرين العرب على إقامة مشاريع استثمارية في افريقيا. وفيما يخص تمكين

المرأة العربية والافريقية نظمت الرابطة عددا من الاجتماعات الخاصة بالسيدات البرلمانيات في افريقيا والعالم العربي في كل من نيجيريا والسودان ومصر حيث جرى اثناء تلك الفعاليات مناقشة السبل الكفيلة بتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من خلال تعزيز دورها في صنع القرار واشراكها في كافة المبادرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتشجيعها على تبوؤ مناصب قيادية عليا , ناهيك عن تحرير المعوقات التي تحول دون انخراطها بشكل فعال في الحياة السياسية . وفي سبيل تحقيق الهدف السامي المتمثل في إحلال السلام وفض النزاعات في افريقيا والعالم العربي عقدت الرابطة عدة اجتماعات للجنة السلام وحل المنازعات التي تم تشكيلها في اطار الرابطة حيث استضافت تلك الاجتماعات كل من جمهورية نيجيريا الفيدرالية وجمهورية بوروندي و جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية حيث خرجت تلك الاجتماعات بتوصيات ومقررات هامة اكدت في مجملها على ضرورة حل النزاعات التي تؤرق مضجع دول وشعوب المتطقتين عبر الحوار والوسائل السلمية والاطر القانونية التي تنسجم مع القانون الدولي والإنساني المتعلق بحل الصراعات والنزاعات الإقليمية والدولية.

وفي اطار سعي الرابطة لترسيخ وتعزيز ثقافة احترام القيم الديمقراطية وحقوق الانسان فقد اولت الرابطة هذا الموضوع حيزا من اهتماماتها حيث قامت الأمانة العامة بتخصيص فعالية هامة في العاصمة اليمنية صنعاء بتاريخ 5 مايو 2012 م اطلقت عليها «يوم الرابطة للديمقراطية وحقوق الانسان » وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثامنة لتأسيس الرابطة ,وقد تم اثناء الحفل الذي حضره عدد من البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين والسياسيين اليمنيين والدبلوماسيين العرب والأجانب تقديم مجموعة من أوراق العمل المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان من قبل اكاديميين وباحثين من جامعة صنعاء. كما تواصل الاهتمام بقضايا حقوق الانسان في اطار عدد من الفعاليات التي اقامتها الرابطة في السنوات اللاحقة.

هذا وقد تم التطرق بإسهاب وتفصيل كبيرين لمعظم الأنشطة والفعاليات التي نفذتها الرابطة منذ تأسيسها وحتى عام 2014 في الاصدارين السابقين من كتاب «الرابطة : الرؤية والإنجازات» اللذين تم طباعتهما ونشرهما من قبل الأمانة العامة للرابطة عامي 2013 و2014م بينما تم تكريس الإصدار الثالث من كتاب الرابطة الذي بين ايدينا لتقديم عرض شامل عن الأنشطة والبرامج التي نفذتها الأمانة العامة في الفترة 2014-2017م الى جانب بعض الموضوعات التي لم تتضمنها الاصدارات السابقة, حيث يحتوي الفصل الأول من هذا الكتاب على ملخص خاص بتلك الأنشطة والفعاليات بما في ذلك التوصيات والقرارات الهامة الصادرة عنها. اما الفصل الثاني فيحتوي على عدد من الموضوعات من بينها مقال مقتضب بقلم الفقيد الأستاذ عبد العزيز عبد الغني الرئيس الأسبق لمجلس شورى في الجمهورية اليمنية رئيس الرابطة في الفترة 2004-2008م والذي ركز فيه على دور الرابطة في تعزيز الدبلوماسية البرلمانية في افريقيا والعالم العربي . كما تم في ذات الفصل تسليط الضوء على الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الرابطة في سبيل رفع وانهاء العقوبات الأحادية المفروضة على السودان من قبل السلطات الامريكية .

ويتناول الفصل الثالث موضوع الحكم الرشيد ومحاربة الفساد والدور الذي يمكن ان تلعبه الرابطة بهذا الخصوص، كما يحتوي على ملخص شامل لورقة العمل الموسومة «اطلالة على اثر الفساد على التنمية الاقتصادية في افريقيا والعالم العربي »و التي تم تقديمها من قبل الدكتور عبدالله الحضرمي الأستاذ في كلية الحسين بن عبدالله الثاني للدراسات

الدولية التابعة للجامعة الأردنية وذلك اثناء اللقاء التشاوري الذي نظمته الرابطة في العاصمة الأردنية عمان في سبتمبر عام 2014م.

وبنافش الفصل الرابع موضوع التعاون الاقتصادي بين افريقيا والعالم العربي ويتضمن أيضا ملخصا شاملا لورقة العمل الموسومة «التكامل الاقتصادي : حالة الدول العربية في الشرق الأوسط وافريقيا» والتي قدمها الدكتور معن النسور اثناء اللقاء التشاوري الذي نظمته الرابطة في الأردن في شهر سبتمبر عام 2014م. كما يتضمن هذا الفصل ملاحظات السادة رؤساء الوفود المشاركة في منتدى المشرعين ورجال الاعمال العرب والافارقة الذي عقدته الرابطة في العاصمة الاثيوبية ادبس ابابا في أغسطس 2015م.

اما الفصل الخامس فيتناول قضية السلام وحل النزاعات في افريقيا والعالم العربي وجهود الرابطة في هذا الشأن ويحتوي أيضا على ملخص شامل خاص بورقة العمل التي تحمل عنوان« الدروس المستفادة من النزاعات ووسيلة حلها في كل من سوريا والعراق , مالي , جمهورية افريقيا الوسطى, اليمن وليبيا» والتي قدمها الدكتور سامي الخوالدة اثناء اللقاء التشاوري للرابطة الذي انعقد في الأردن عام 2014م. كما يحتوي على خلاصة وافية لورقة العمل الموسومة « تغير المناخ والاوبئة الأمنية في الشرق الأوسط» والتي تم تقديمها اثناء اللقاء التشاوري للرابطة الذي انعقد في اثيوبيا في الفترة 26-27 نوفمبر عام 2016 من قبل البروفيسور تشارلز وكيجي من معهد دراسات السلام والامن –جامعة ادبس ابابا.

ويتناول الفصل السادس موضوع النهضة الثقافية العربية الافريقية كما يحتوي على مقال موجز حول ذات الموضوع بقلم السيد ابفوبم تلمجيلا الأمين العام المساعد للرابطة للشؤون المالية و الادارية الى جانب ملخص خاص بورقة العمل المعنونة « النهضة الثقافية العربية : دور البرلمانات» والتي قدمت اثناء اللقاء التشاوري للرابطة الذي عقد في بوجمبورا عاصمة جمهورية بوروندي عام 2013 من قبل الدكتور الويز مبساجو - جامعة بوروندي.

وبنافش الفصل السابع موضوع الديمقراطية وحقوق الانسان كما يشتمل على خلاصة وافية لورقة العمل الموسومة « المنظمات غير الحكومية وحقوق الانسان» التي قدمها السيد بليغ المخلافي اثناء الاحتفال بيوم الرابطة للديمقراطية وحقوق الانسان الذي نظمته الرابطة في صنعاء في مايو 2012م.

اما الفصل الثامن والأخير فقد تم تخصيصه لتغطية اجتماعات السيدات البرلمانيات في افريقيا والعالم العربي كما يتضمن خلاصة وافية لورقة العمل المعنونة « التعاون العربي الافريقي في مجال تمكين المرأة » والتي تم تقديمها اثناء اجتماع السيدات البرلمانيات الذي انعقد في القاهرة في فبراير 2015م.

وأخيرا وليس بآخر اود التأكيد على ان المعلومات التي قدمناها في ثنايا هذا الكتاب ما هي الا غيض من فيض وخصوصا اذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار تلك الجهود الجبارة التي بذلتها وتبذلها رابطتنا الفتية في سبيل تحقيق تعاون بناء ومستديم بين افريقيا والعالم العربي للتنبي على ثقة تامة بانها سوف تكون بالغة الأثر في اثراء معرفة القارئ الكريم واشباع فضوله فيما يتعلق بالاطلاع على مسيرة الرابطة وانجازاتها.

والله من وراء القصد.

مهندس/ محمد محمد الطيب
الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والثقافية

الرؤساء الدوريون للرابطة:

منذ تأسيس الرابطة في 2004 تولى رئاستها الدورية عدد من رؤساء المجالس الأعضاء وفيما يلي عرض للسير الذاتية لهؤلاء الرؤساء:

معالي الدكتور: عمر سليمان أدم
رئيس مجلس الولايات في جمهورية السودان
رئيس الرابطة (٣٠ مارس ٢٠١٦م - ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧م)

- بكالوريوس تربية (رياضيات - فيزياء) 1973م.
- ماجستير دراسة السلم و النزاعات - جامعة السودان 2009م.
- دكتوراه دراسات السلم و النزاعات - جامعة السودان 2013م.

الخبرات القيادية:

1. وزير ولائي في ولاية كردفان الكبري 1991 - 1994م.
2. وزير ولائي في ولاية غرب دارفور 1994 - 1995م.
3. وزير دولة بالحكومة الإتحادية 1996م - 2000م.
4. وزير دولة بالحكومة 2004م - 2007م.
5. والي ولاية جنوب كردفان 2007 - 2009م.

المشاركات البرلمانية:

1. نائب دائرة لقاوه / كلبك - المجلس الوطني 1996م - 2000م.
2. نائب دائرة لقاوة المجلس الوطني 2005م - 2007م.
3. عضو مجلس الولايات 2011م - 2015م.
4. عضو لجنة الخبراء المشكلة من المفوضية العليا لإعداد تقرير عن أوضاع و إحتياجات العدالة في دارفور بعد البدء في تنفيذ إتفاقية الدوحة لسلام دارفور 2012م - 2013م.
5. عضو المجلس الإستشاري لوزير الخارجية 2013م - 2015م.

معالي السيد :بالو ابيتي
رئيس المجلس الفيدرالي في جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية رئيس الرابطة السابق للعام (٢٠١٥)

المعلومات الشخصية:

الاسم: بالو أبيتي ربنا

مكان الولادة: ولو

الحالة الاجتماعية: متزوج

الجنسية: إثيوبي

الخلفية التعليمية:

ماجستير في إدارة الأعمال - جامعة لندن المفتوحة (2003-2007).

بكالوريوس الآداب في علم الاجتماع التطبيقي جامعة أديس ابابا (1984-1987)

الخبرات القيادية:

- رئيس المجلس الفيدرالي في جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية من 5 أكتوبر 2015 حتى الآن.
- رئيس مجلس ولاية أمهرا الوطنية الإقليمية (لبرلمان) 2010 - 2015.
- رئيس مكتب للأشغال والتنمية الحضرية في ولاية أمهرة الوطنية الإقليمية من 2010 - 2015.
- رئيس مكتب الشباب والرياضة والثقافة في منطقة أمهرة من 2002 - 2006.
- رئيس قسم القطاعات الاجتماعية في اللجنة التنفيذية الإقليمية ولاية أمهرة الوطنية الإقليمية من 1996 - 2002.
- شغل منصب رئيس فريق وخبير في المكاتب الحكومية المختلفة.
- شغل منصب رئيس مجلس إدارة الرابطة للعام 2015م.

اللغات التي يجيدها:

الأمهرية، الإنجليزية

معالي السيد : كاسا تكلبرهان جبريهيوت .
رئيس المجلس الفيدرالي السابق في جمهورية أثيوبيا
رئيس الرابطة السابق للعام(٢٠١٤)

ماجستير في القيادة التنظيمية ، جامعة ازوسا باسيفك ، ازوسا ، الولايات المتحدة الأمريكية (مايو 2006م)
بكالوريوس إقتصاد ، جامعة الخدمة المدنية الإثيوبية(أغسطس 2002م)
الخبرات القيادية :-
• رئيس المجلس الفيدرالي في جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية حتى 2015 .
• ترأس المكاتب الأقليمية التالية في ولاية أمهرا في جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية:-
• رئيس مكتب التجارة والصناعة (سبتمبر 2007م ــ سبتمبر 2010م).
• رئيس مكتب الإدارة والأمن (سبتمبر 2006م ــ سبتمبر 2007م ، سبتمبر 2002م أبريل 2005م).
• رئيس مكتب الزراعة والتنمية الريفية (إبريل 2005م ــ سبتمبر 2005م).
• رئيس مكتب العلاقات العامة والحشد الجماهيري (أبريل 1993م ــ أكتوبر1998م) .
• نائب رئيس القيادة ، الدفاع الوطني ، حكومة أثيوبيا الإنتقالية (مايو 1991م ــ أبريل 1993م) .
• الخبرات في مجال الوظيفة القيادية :-
• رئيس مجلس إدارة جامعة أديس أبابا منذ عام 2012م .
• رئيس منظمة ولاية امهرا للتنمية (منذ عام 2009م) .
• رئيس اللجنة الدائمة للمعونات وتقاسم الموارد ، المجلس الفيدرالي الأثيوبي لمدة خمس سنوات .
• عضو لجنة الحدود الإثيوبية ــ السودانية المشتركة لمدة ثلاث سنوات .
• عضو مجلس جامعة غوندار .
• عضو لجنة مجلس الأمن الوطني (لمدة ثلاثة اعوام)
• عضو منظمة التنمية المحلية (لأكثر من 14 عاماً)
• كان له زمام المبادرة في إنشاء اللجنة البين إقليمية الخاصة بالتنمية والحكم الرشيد وإدارة الصراعات بين الولايات المتجاورة .
• منفذ ومصمم برنامج إصلاح نظام العدالة(لمدة ثلاثة اعوام) .
• أعمال أخرى .
• فاز بجائزة الطالب الدولي للعام ، جامعة أزوسا باسيفيك ، أمريكا .

معالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين ـ رئيس الرابطة السابق للعام (٢٠١٣)

- بكالوريوس تجارة جامعة عين شمس
- عضو المجلس التأسيسي لعام 1973 م
- عضو المجلس الوطني 1973 – 1975
- نائب لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين
- عضو بالمجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية 11 يونيو 2000 م
- عضو مجلس أمناء جامعة البحرين
- النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى لدور الانعقاد الأول 1993 م
- وزير التجارة والصناعة 1995م –2004م
- رئيس مجلس إدارة سوق البحرين للأوراق المالية 1995 – 2004 م
- وزير شئون البلديات والزراعة 2005 – 2006 م
- رئيس مجلس الشورى للفصل التشريعي الثاني من 15 ديسمبر2006م
- رئيس مجلس الشورى للفصل التشريعي الثالث 14ديسمبر2010م
- رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي للعام 2013م

معالي السيد غابرييل نيتسزرانا الرئيس السابق لمجلس الشيوخ في جمهورية بوروندي ـ رئيس الرابطة السابق للعام (٢٠١٢)

- معالي السيد غابرييل نيتسزرانا– رجل اقتصاد وسياسة بوروندي الجنسية.
- شغل منصب النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي في الفترة من 12 فبراير 2007م حتى 28 اغسطس 2010م.
- انتخب رئيسا لمجلس الشيوخ البوروندي في أغسطس 2010م.
- شغل منصب رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي في عام 2012م.

معالي السيدة/ روز فرانسين روغومبي الرئيسة السابقة لمجلس الشيوخ في جمهورية الغابون: رئيسة الرابطة السابقة للعام(٢٠١١)

- شغلت منصب رئيسة مجلس الشيوخ في جمهورية الغابون–ترأست الرابطة للعام2011م
- من مواليد 20 سبتمبر 1942م في مدينة لامبارينيه التي تبعد 240كم في الشمال الشرقي لمدينة ليبرفيل العاصمة وتنتمي للقبيلة غالو.
- حصلت على تعليم في مجال الحقوق وتخرجت من كلية نانسي للحقوق في فرنسا. ومنذعام 2007 وهي حاصلة على شهادة في دراسة اللاهوت.
- شغلت منصب مستشارة منذ أبريل 2008 وأصبحت عضوة لمجلس الشيوخ عن الدائرة الأولى في مدينة لامبارينيه،وهي عاصمة إقليم الأوغووي الأوسط منذ1 يناير 2009.
- شغلت منصب وزيرة حقوق المرأة والإنسان في الحكومة برئاسة السيد لبونمبيام.
- انتخبت كرئيسة لمجلس الشيوخ في 17 فبراير 2009 وشغلت منصب الفائم بأعمال رئيس الجمهورية في 10 يونيو2009،عقب وفاة الرئيس عمربونغو أوندمبا،حتى 16 أكتوبر 2009،حيث تم تنصيب السيد علي بونغوأوندمبا رئيسا للجمهورية.

معالي الدكتور/محمد الشيخ بيدالله الرئيس السابق لمجلس المستشارين في المملكة المغربية- رئيس الرابطة السابق للعام (٢٠١٠):

- ولد الدكتورمحمد الشيخ بيدالله بالسمارة سنة 1949
- حصل على الدكتوراه في الطب سنة 1979 وعمل خلال السنة نفسها طبيبا بمستشفى ابن رشد بالدار البيضاء.
- كما عمل أستاذا وباحثا مبرزا في الطب سنة 1987 بكلية الطب بالدار البيضاء.
- انتخب نائبا لمدينة السمارة بمجلس النواب سنة 1977 وأعيد انتخابه سنة 1984.
- تم انتخابه رئيسا للجنة الشؤون الخارجية والمناطق المحتلة والدفاع الوطني.
- رئيسا للجنة التجهيز والبريد والاتصالات.
- شغل وزير للصحة من 2002 إلى 2007.
- شغل الدكتور/ محمد الشيخ بيد الله منصب رئيس الرابطة لعام 2010.

دولة الأستاذ/علي يحي عبد الله جبريل رئيس مجلس الولايات السابق في جمهورية السودان ـ رئيس الرابطه السابق للعام (٢٠٠٩)

- تاريخ الميلاد 1951م -مدينة الجنينة
- بكالوريوس في الشريعة والقانون جامعة أم درمان الاسلامية
- رئيس محكمة الاستئناف ولاية غرب دارفور
- رئيس الجهاز القضائي لولاية غرب دارفور 1995م
- عضو المحكمة الدستورية 1998م
- عضو هيئة المستشارين بمجلس الوزراء
- عضو لجنة الحوار الدارفوري.
- شغل منصب رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي لسنة 2009م.

دولة الأستاذ الفقيد/عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى السابق ـ الجمهورية اليمنية رئيس الرابطة السابق للفترة (٢٠٠٤ـ٢٠٠٨)

- ولد في ٤ يوليو ١٩٣٩م في منطقة حيفان بمحافظة تعز-الجمهورية اليمنية.
- ماجستير في الاقتصادي جامعة كلورادو 1964م الولايات المتحدة الامريكية.
- دكتوراه فخرية جامعة كلورادو 1978م.
- رئيس مجلس الوزراء الجمهورية العربية اليمنية 83-1990م.
- عضو مجلس الرئاسة 1990م.
- الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام 90-1995م.
- عضو بمجلس مستشاري البنك الدولي 93-1997م.
- رئيس مجلس الوزراء 94م.
- رئيس المجلس الاستشاري 1997م.
- رئيس مجلس الشورى 2001م.
- تولى رئاسة الرابطة منذ تأسيسها في إبريل 2004 وحتى نوفمبر 2008.

قيادة الأمانة العامة للرابطة

الاستاذ/عبدالواسع يوسف علي
الامين العام للرابطة
جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية

المهندس / محمد محمد الطيب
الامين العام المساعد للشئون السياسية
و الثقافية
الجمهورية اليمنية

السيد/ ايقويم تكمجيكا
الامين العام المساعد للشئون المالية والادارية
جمهورية نيجيريا الاتحادية

موظفو الامانة العامة

أنور الشعيبي
مدير الشئون الثقافية
والاجتماعية

رحاب إسحاق
المدير المالي

رضوان عامر
رئيس قسم الشئون
الاقتصادية

عبدالفتاح المصباحي
رئيس قسم الديمقراطية
وحقوق الانسان

جان بول روينجيجا
رئيس قسم السلام
وحل المنازعات و النساء
البرلمانيات

أمين العقيدة
مسئول المكتبة و نظم
المعلومات

ياسمين الارياني
سكرتارية ثنائية
اللغة

مريم الزبير
سكرتارية ثنائية
اللغة

رواد الاصبحي
موظف خدمات

محمد الصعفاني
موظف خدمات

الفصل الاول

ملخص لماخرجت به اللقاءات التشاورية وأجتماع السيدات البرلمانيات وأجتماع غرف التجارة والصناعة ومجلس الرابطة

الفصل الأول

ملخص لماخرجت به اللقاءات التشاورية وأجتماع السيدات البرلمانيات وأجتماع غرف التجارة والصناعة ومجلس الرابطة والتقارير والتوصيات الصادرة عنها

أولا : اللقاءات التشاورية :

تتميز هذه اللقاءات بمشاركة قادة وممثلي المجالس الأعضاء والاهم من ذلك مشاركة نخبة من المفكرين والعلماء والخبراء والمحللين السياسيين الذين يقدمون إطاراً معرفياً حول قضايا محددة تدخل في إطار اهتمام الرابطة ، وتكون إحدى أولويات الدبلوماسية البرلمانية الموكلة إلى الرابطة. وخلال الأعوام (٢٠١٤م – ٢٠١٧ م) نظمت الرابطة لقاءين تشاوريين احدهما في العاصمة الأردنية – عمان في الفترة من ٢٤-٢٥سبتمبر ٢٠١٤ م والآخر في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في الفترة ٢٠ – ٢١ مايو ٢٠١٧م وتمثل هذه اللقاءات نافذة لتبادل وجهات النظر حول الكثير من القضايا وأرضية مناسبة يمكن أن تبنى عليها مستويات عديدة من التعاون المشترك بين الدول الأعضاء .

اللقاء ألتشاوري السادس لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي (أسيكا) الذي انعقد في عمان ـ عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة من ٢٤ ـ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٤م

تلبية للدعوة الكريمة المقدمة من قبل دولة الدكتور / عبد الرؤوف الروابدة رئيس مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية ، أنعقد اللقاء التشاوري السادس لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي (أسيكا) في العاصمة الأردنية ـ عمان في الفترة من ٢٤ ـ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٤م وذلك تحت عنوان "دور البرلمانات في مكافحة الفساد، وحل الصراعات ، وتعزيز التكامل الإقليمي "، وقد انعقد اللقاء بحضور وفود من المجالس الأعضاء في الرابطة . وحضر اللقاء كذلك كوفود مراقبة وفدين اتحاد دول المغرب العربي (مجلس الشورى) والإتحاد البرلماني العربي.

القرارات والتوصيات الصادرة عن هذا اللقاء :

١-يؤكد المشاركون أن الفساد يشكل آفة خطيرة معيقة لعملية التنمية والتقدم في أي مجتمع كما أنه سبب رئيسي لإعاقة العدالة وتطبيق الأنظمة والقوانين مما يتسبب في ظهور الاضطرابات

الاجتماعية وانتشار ظاهرة التطرف والكراهية والهدم .

٢-كما يجزم المشاركون أن من واجب البرلمانات العمل على محاربة الفساد وذلك من خلال تشجيع عملية سن القوانين والتشريعات التي تحفظ حقوق الدولة والمجتمع وتحارب ظواهر سرقة المال العام .

٣-يؤكد المشاركون أن من أهم أدوات مكافحة الفساد تقوية الأجهزة الرقابية بما فيها التابعة للبرلمانات وأجهزة القضاء واعتماد مبدأ الشفافية في الكشف عن حالات الفساد الكبرى وإيضاحها للمجتمع وتشجيع الصحافة وأجهزة الرأي العام المختلفة على الانخراط في الرقابة المجتمعية لمحاربة ظاهرة الفساد .

٤-كما يؤكد المشاركون أن مبدأ الحكم الرشيد يجب أن يتم احترامه وان ينعكس في سلوكيات القيادات الإدارية والمؤسسات الحكومية المختلفة .

٥-يؤكد المشاركون أن انتشار ظاهرة الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية وانعدام التنمية من أهم الأسباب المنتجة للصراعات والحروب .

٦-يؤكد المشاركون على أهمية وحيوية دور الشباب في صناعة مستقبل الأمم ويوصون الأمانة العامة للرابطة تخصيص محوراً ضمن الاجتماعات القادمة للرابطة للشباب والمرأة ودورهم في الاقتصاد وفي التنمية وفي تطور الأمم .

٧- يؤكد المشاركون أن اعتماد مبدءا الحوار يشكل الركيزة الأساسية التي ينبغي اعتمادها للتعاطي مع معالجة الصراعات الداخلية والحيلولة دون إتاحة الفرصة للتدخلات الأقليمية والدولية .

٨-كما أن ترسيخ ثقافة القبول بالآخر والاعتراف بالمكونات والكيانات الأخرى يجنب المجتمعات الصراعات التي تفضي إلى الحروب والمواجهات المدمرة .

٩- كما أن توفر الإرادة السياسية لإيجاد حلول مقبولة لكل الفرقاء هو عامل أساسي في إنجاح جهود تسوية النزاعات ونبذ كل الأشكال المؤدية إلى الصراعات الطائفية والمذهبية .

١٠-كما يعتبر المشاركون أن تأجيل التعاطي العادل لإيجاد الحلول للكثير من القضايا قد شكل حالة من الإحباط واليأس ساهمت مساهمة كبيرة في انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب ولهذا فإن المجتمعين يحثون المجتمع الدولي على ضرورة الإسهام بفعالية في إيجاد الحلول العاجلة للقضية

الفلسطينية كما يحث المجتمعون إسرائيل على الانصياع للقرارات الدولية في هذا الخصوص .

١١-**يؤكد المشاركون أنه من الأهمية بمكان إقامة تكتل اقتصادي عربي أفريقي** يترجم تطلعات العرب والأفارقة لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي عبر استغلال الموارد التي تزخر بها المنطقتين العربية والأفريقية كما يشجعون السعي لتحقيق هذا الهدف بصورة متدرجة عبر كل السبل المتاحة سواء عبر الاتفاقيات الثنائية بين الدول أو الاتفاقيات الإقليمية أو من خلال اتفاقيات جمركية ثنائية وغيره .

١٢-يؤيد اللقاء ألتشاوري السادس للرابطة الحيثيات التي تقدم بها وفدا السودان وزيمبابوي والهادفة إلى رفع العقوبات الاقتصادية عنهما ومخاطبة الأمم المتحدة بذات الخصوص.

١٣- استمع المشاركون إلى المقترح المقدم من وفد مملكة البحرين بخصوص إنشاء لجنة لحقوق الإنسان تعمل في إطار الرابطة على اعتبار أن موضوعات حقوق الإنسان قد أضحت من الموضوعات المتصلة بكل جوانب الحياة المعاصرة . وبناء على المقترح الذي قدمته مملكة البحرين بخصوص إنشاء لجنة حقوق إنسان في إطار الرابطة فقد تطوعت المملكة بإعداد الشروط المرجعية لعمل اللجنة وكذا نطاق مسئولياتها بشكل مفصل.

وقد وافق السادة المشاركون من حيث المبدأ على المقترح وأعربوا عن تقديرهم لمملكة البحرين على هذا المقترح ووجهوا الأمانة العامة للرابطة بمتابعة هذا الموضوع لدى مملكة البحرين ومن ثم تقديم النتائج النهائية بهذا الخصوص إلى الاجتماع القادم للرابطة .

١٤-**وفي الختام يقدر المجتمعون للمملكة الأردنية الهاشمية** موقفها الإنساني المشرف في استيعاب اللاجئين السوريين ويحث المجتمعون المجتمع الدولي على تقديم العون والمساعدة للأردن لكي يتمكن من الإيفاء بما تتطلبه هذه العملية الإنسانية الهامة .

اللقاء ألتشاوري السابع لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي في العاصمة الأثيوبية - أديس أبابا في الفترة ٢٦ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦م :

في إطار المهام الموكلة إلى الأمانة العامة لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي من قبل المؤتمر العام للرابطة وضمن الفعاليات المقرة سنوياً من مجلس الرابطة فقد نظمت الأمانة العامة للرابطة اللقاء ألتشاوري السابع للرابطة في العاصمة الأثيوبية

أديس أبابا في الفترة ٢٦ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦م، الموافق ٢٦- ٢٧ صفر١٤٣٨ هجرية وقد حضر هذا اللقاء ألتشاوري وفود من المجالس الأعضاء في الرابطة.

وقد كان موضوع اللقاء ألتشاوري لهذا العام هو

" دور البرلمانيين في مكافحة تغير المناخ في المنطقة العربية والأفريقية " .

التوصيات الصادرة عن هذا اللقاء :-

ناقش المشاركون ثلاث أوراق عمل نقاشا مستفيضا وقدموا العديد من المداخلات وتم التوصل إلى ما يلي :

١- يوصي المجتمعون بان يكون موضوع تغير المناخ ضمن الأولويات في جدول مهام السلطات التشريعية والتنفيذية وبما يمكن الحكومات وسلطاتها المختلفة من الإلمام بمتطلبات التعامل مع أزمة المناخ وتنفيذ التعهدات والالتزامات الوطنية ومواجهة المخاطر الناجمة عنها.

٢- يؤكد المجتمعون على أهمية أن يكون هناك تنسيق عربي أفريقي لمواجهة هذه الأزمة المصيرية كما يؤكدون على أهمية تنسيق الجهود الوطنية مع الجهود الدولية المبذولة لمكافحة أزمة المناخ والتي تبلورت من خلال اتفاقية باريس ٢٠١٥م حول التعامل مع التحديات المناخية وبما يفضي إلى تطبيق مضامينها .

٣- يدعو المجتمعون الدول الغنية والصناعية لاستيفاء واجباتها المنصوص عليها في اتفاقية باريس الخاصة بالتغير المناخي والتي تشمل :-

أ- استخدام الطاقة الصديقة للبيئة في الإطار الزمني المذكور في اتفاقية عام ٢٠١٥م.

ب- تخصيص تمويل سنوي بمبلغ ١٠٠ مليار دولار حتى ٢٠٢٠م وذلك لمساعدة الدول الفقيرة في الاستجابة لمتطلبات استخدام الطاقة البديلة الخضراء .

ج- تعويض الدول خاصة الدول العربية والأفريقية المتضررة بشدة من نتائج التغير المناخي الذي تسببت به الدول الغنية والصناعية .

٤- كما يؤكد المجتمعون على أهمية أن تكون هناك تشريعات وطنية في دول أفريقيا والعالم العربي تستند إلى المعطيات والمداولات العلمية حول قضية المناخ وتستجيب للتوصيات الداعية إلى تطوير التقنيات التي تساعد على جعل الوقود الأحفوري صديق للبيئة .

٥- يؤكد المجتمعون على دور السلطة التشريعية بالتعاون مع السلطة التنفيذية لإيجاد برامج تعليمية وإرشاديه تطبق وتناسب جميع الشرائح العمرية والفكرية في المجتمع للتوعية حول القضايا البيئية وإيجاد حلول لها .

٦- يؤكد المجتمعون على أهمية أن تتعامل البرلمانات والحكومات في المنطقتين العربية والأفريقية بجدية كاملة مع الآثار المترتبة على تغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة .

٧- كما يؤكد المشاركون على أهمية دور المرأة في

المشاركة في قضايا البيئة والمناخ كون المرأة من المتضررين الرئيسين من التغيرات المناخية .

٨- يؤكد المجتمعون على الالتزام بمبادئ القانون الدولي بعدم المساس بحصانة الدول وسيادتها على أراضيها وعدم التدخل في شؤونها السياسية والاقتصادية وفي هذا السياق يستنكر المجتمعون إصدار الكونجرس الأمريكي لقانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا) .

كما يطالب المجتمعون رفع العقوبات المفروضة على كلا من السودان و بوروندي وزيمبابوي . وغيرها من الدول الأفريقية والعربية .

اللقاء ألتشاوري الثامن لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي - أديس أبابا، أثيوبيا - ٢٠ ـ ٢١ مايو ٢٠١٧م

برعاية كريمة من المجلس الفيدرالي لجمهورية أثيوبيا والأمانة العامة لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي انعقد اللقاء ألتشاوري السنوي للرابطة في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في الفترة ٢٠ ـ ٢١ مايو ٢٠١٧م وقد مثل انعقاد هذا اللقاء ألتشاوري السنوي تقليداً محموداً انتهجته الرابطة منذ تأسيسها لما ينطوي عليه من معاني وفوائد عظيمة حيث جرت العادة أن يتم خلال هذه اللقاءات اختيار موضوعات ذات أهمية بارزة للدول الأعضاء في الرابطة واغنائها بالبحث والدرس والتفكير المعمق للخروج باستخلاصات يمكن أن تساعد الجهود التي تبذلها الدول العربية والأفريقية في مسيرتها نحو النمو والتطور واللحاق بركب الحضارة المعاصرة .

هذا وقد عقد الاجتماع السنوي لهذا العام ٢٠١٧م بحضور وفود الدول الأعضاء في الرابطة

ابرز التوصيات الصادرة عن هذا اللقاء :

١- يؤكد المشاركون بان تحقيق الحكم الرشيد يتطلب مشاركة جماعية تتضافر فيه جهود مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والشعب .

٢-يجب على المجالس التشريعية أن تضع ضمن أولوياتها قضية تحقيق الحكم الرشيد لما من شأن ذلك أن يجنب الدول الصراعات والنزاعات الداخلية وكل مظاهر التخلف ويساعد على تحقيق النهوض والتقدم .

٣- بما أن المجالس التشريعية مسئولة عن جانب الرقابة على السلطة التنفيذية فإنه لا بد من مراعاة أن تحقق أجهزه السلطة التنفيذية الكفاءة في خدمة المواطنين .

٤- يجب على المجالس التشريعية أن تعمل على نشر مبادئ الحكم الرشيد من خلال تكثيف ورش العمل والندوات والمحاضرات التوعوية .

٥- يشدد المجتمعون على أهمية تطبيق الإعلان الدولي لحقوق الإنسان والذي من شأنه أن يثمر حياة أفضل للأجيال القادمة .

٦- كما يشدد المجتمعون على أهمية التطبيق الفعال للإعلان الدولي الخاص بمسؤولية الأجيال الحاضرة إزاء أجيال المستقبل والذي أصدرته اليونسكو في العام ١٩٩٧م .

٧- يؤكد المجتمعون على أهمية أن تعكس مضامين هذه الاتفاقيات الدولية في القوانين الوطنية للدول المختلفة .

٨- كما يؤكد المجتمعون على الاهتمام بأجيال المستقبل . ذلك لان نجاح المجتمعات في ايلاء هذا الاهتمام لهم– في الوقت الراهن – سوف يؤسس قاعدة صلبة وأساسا متينا لرعاية أجيال المستقبل والاهتمام بمصالحهم .

٩- يجب أن تدرس الأمانة العامة للرابطة فكرة تأسيس لجنة متخصصة في إطار هيكل الرابطة تسمى لجنة العلوم والتكنولوجيا مهمتها ممارسة البحث العلمي حول الأساليب والطرق المعاصرة لتطوير النهضة الاقتصادية ولإدخال الوسائل العلمية والصناعية في مناهج الجامعات والمدارس الثانوية .

١٠- كما يقع ضمن مهام اللجنة المشار إليها سابقاً البحث في أفضل الطرق والوسائل لاستغلال الموارد الطبيعية والمكونات الثقافية المتاحة في دول أفريقيا والعالم العربي لما من شأنه تحقيق التطور الاقتصادي في أفريقيا والعالم العربي .

١١- كما يؤكد المجتمعون أن الاستقرار السياسي والاجتماعي في كل دولة على حده هو المقدمة الأساسية لتحقيق التطور ولإطلاق طاقات الدول والشعوب في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة .

١٢- يؤكد المجتمعون على مواصلة الاهتمام بموضوعات التنمية و التقدم الاقتصادي وتقديم المزيد من الدراسات والأبحاث ذات العلاقة في الاجتماعات القادمة للرابطة .والمواضيع المتعلقة بتعزيز التنمية المستدامة.

١٣-أكد المجتمعون على دعم اللحمة العربية الأفريقية وتطوير العلاقات من خلال الرابطة والمؤسسات الأخرى .

ثانيا : اجتماعات السيدات البرلمانيات :

في إطار سعيها لتمكين المرأة نظمت الرابطة ـ العديد من الاجتماعات وقد اتسعت هذه الاجتماعات لمشاركة برلمانيات من خارج المجالس الأعضاء في الرابطة ، وتم في الاجتماعات التاكيد على تعزيز وتشجيع تعليم المرأة والفتاة ، واكتساب المهارات بما يمكنها من المساهمة الإيجابية في تحقيق التنمية الوطنية ، والتأكيد على سن قوانين للمساواة بين الجنسين ، وتشجيع المرأة في العملية السياسية ، وتعزيز دور القيادات النسوية في المشاركة في مراكز صنع القرار في المجال التشريعي ، وتفعيل دور المرأة في المجتمع لإحداث النهضة الاجتماعية والاقتصادية ، وفي الإسهام بتحقيق الأمن والسلم في أفريقيا والعالم العربي .

وخلال الأعوام (٢٠١٤م – ٢٠١٧ م) عقدت الرابطة اجتماعين هامين للنساء البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي في كلا من الخرطوم - جمهورية السودان و القاهرة - جمهورية مصر العربية وصدر عنهما العديد من التوصيات والقرارات الهامة .

الاجتماع الثالث للجنة التنفيذية للسيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي في الثامن من فبراير ٢٠١٤م (مقر مجلس الولايات – الخرطوم - السودان)

تسعى المرأة في العالمين الأفريقي والعربي للنهوض في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وتسخر لذلك إمكانياتها العقلية والمادية ، وفي هذا الإطار ، عقدت لجنة السيدات البرلمانيات برابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بأفريقيا والعالم العربي الاجتماع الثالث بالخرطوم في يوم السبت الموافق الثامن من فبراير ٢٠١٤م ، برعاية كريمة من الدكتور أمبلي عبدالله العجب ـ رئيس مجلس الولايات ، شارك في هذا الاجتماع وفود كل من (جمهورية السودان ـ جمهورية الجابون ـ الجمهورية اليمنية ـ مملكة البحرين) وبحضور السيد/ عبد الواسع يوسف علي . الأمين العام للرابطة ، وبتشريف السيد/ تامر سليمان ـ ممثل جامعة الدول العربية وذلك بمقر مجلس الولايات ـ السودان.

وقد عقد اجتماع آخر للجنة التنفيذية للبرلمانيات بمشاركة المملكة المغربية وذلك في يوم الأحد الموافق ٩ فبراير ٢٠١٤م بمقر مجلس الولايات .

ابرز التوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع :

أ: في المجال التشريعي والسياسي:

١.ضرورة أن تعمل الحكومات على دعم المرأة سياسياً لتمكينها من الوصول إلى مواقع صنع القرار.

٢. وضع لائحة خاصة بلجنة النساء البرلمانيات بالرابطة.

٣. وضع خطة عمل لمؤتمر أو برنامج يناقش تمكين المرأة سياسياً ، ويتم فيه استعراض تجارب الدول الأعضاء في الرابطة مع الأخذ في الاعتبار سياسة كل دولة في هذا الشأن.

٤. حث البرلمانات بتقديم الدعم للوفود المشاركة من السيدات البرلمانيات في المحافل الدولية البرلمانية وذلك لتمكينها تشريعياً وبناء قدراتها التشريعية.

٥. تبادل الزيارات البرلمانية للبرلمانيات بين الدول الأعضاء في الرابطة للإطلاع على التجارب والخبرات التشريعية في هذه الدول.

ب: في مجال النهضة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية:

١. تكليف الدول الأعضاء بتزويد الرابطة بإحصائية عامة عن التمكين الاقتصادي للمرأة توضح أعداد النساء العاملات في القطاعين العام والخاص وفي الأنشطة والمشاريع الخاصة.

٢.توفير المعلومات التي تتعلق بالتشريعات الخاصة بتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً في الدول الأعضاء.

ج: في مجال تحقيق السلم والأمن:

١.وبما أن المؤتمر الثاني للسيدات البرلمانيات الذي عُقد في الخرطوم في الفترة ١٨ -١٩ مارس ٢٠١٢م قد أوصى بتشكيل لجنة فرعية للأمن والسلم من لجنة السيدات البرلمانيات بالرابطة ، وذلك برئاسة المملكة المغربية وبنيابة مملكة البحرين ، إلا أنه إلى تاريخه لم يتم تفعيل هذه اللجنة ، لذا نوصي بتفعيل دور اللجنة المعنية حتى تتمكن من دراسة التوصيات في هذا المجال.

٢.حث الرابطة على مناقشة التوصيات الصادرة من اجتماع لجنة البرلمانيات أو مؤتمرها.

٣.ضرورة وجود تمثيل نسائي للبرلمانيات الأعضاء في اجتماعات الرابطة.

٦. إشراك المرأة في جميع لجان رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بأفريقيا والعالم العربي فضلاً عن إشراكها ضمن الوفود المشاركة في فعاليات الرابطة المشتركة.

٧.ضرورة تثقيف المجتمع بأهمية دور المرأة وإمكاناتها.

٨. دمج احتياجات المرأة في الميزانية العامة للدولة.

٩. حث الدول الأعضاء لوضع خطة عمل واضحة لتمكين المرأة.

د: في المجال الصحي:

١.حث الدول على توفير الخدمات الصحية المجانية للنساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة في

الدول العربية والإفريقية.

٢.حث الدول على مضاعفة جهودها لمكافحة مرض نقص المناعة الإيدز والملا ريا والسل.

٣.حث الحكومات على تشكيل آليات لتقليص المعدلات المرتفعة لوفيات النساء والأطفال.

هـ: في مجال التدريب وورش العمل:

١.عقد دورات تدريبية للنساء بالرابطة لاكتساب مهارات العمل التشريعي والبرلماني.

٢.عقد ورشة حول الحلول الواجب تنفيذها في الدول الأعضاء بالرابطة تجاه مشاكل الأمومة والرعاية والعادات الضارة.

٣.العمل على إنشاء مركز لرصد أوضاع المرأة.

٤.العمل على إصدار دورية سنوية ونشرات تهتم بقضايا المرأة.

و أجاز الاجتماع خطة عمل اللجنة التنفيذية للسيدات البرلمانيات للعام ٢٠١٤ . ٢٠١٥م على أن تكون على النحو الآتي :

مملكة البحرين :

- عقد ورشة عمل بغرض إنشاء آلية لتفعيل القوانين الخاصة بتمكين المرأة سياسيا ووصولها إلى موقع صنع القرار.

جمهورية السودان :

- عقد ورشة عمل حول المحكمة الجنائية الدولية وأثرها السلبي في أفريقيا والعالم العربي.

الجمهورية اليمنية:-

- عقد ورشة عمل خاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة ومكافحة الفقر وسط النساء والقضاء على جميع أشكال التخلف.

جمهورية الجابون :

- عقد ورشة عمل حول آليات الحماية القانونية للمرأة ضد العنف بكافة أشكاله وصوره .

المملكة المغربية

- إنشاء لجنة فرعية للأمن والسلم في أفريقيا والعالم العربي من لجنة السيدات البرلمانيات بالرابطة ، تتولى المملكة المغربية رئاستها ، و تنوب عنها مملكة البحرين .
- عقد ورشة عمل حول الأمن والسلم بأفريقيا والعالم العربي .
- عقد ورشة عمل بغرض انجاز دراسة مقارنة حول التشريعات الخاصة بالطفل والمرأة بأفريقيا والعالم العربي .

قرارات الاجتماع :

١.إجازة خطة عمل اللجنة التنفيذية للسيدات البرلمانية بالرابطة ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥م ، على أن تعقد ورشة واحدة كل ستة أشهر في إحدى الدول .

٢.إرسال الخطة إلى جميع الدول برابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بأفريقيا والعالم العربي .

٣.عرض الخطة على مؤتمر الرابطة المزمع عقده بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا في أبريل ٢٠١٤م، وذلك لتخصيص ميزانية من الرابطة لتنفيذ الخطة .

٤.مناشدة الرابطة على أن تكون اجتماعات لجنة السيدات البرلمانيات على هامش الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظمها الرابطة .

اجتماع السيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي في القاهرة في الفترة من ٨-٩ فبراير ٢٠١٥ م

نظمت لجنة السيدات البرلمانيات برابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي برعاية من الأمانة العامة للرابطة و باستضافة كريمة من جامعة الدول العربية – إدارة المرأة والأسرة والطفولة مؤتمر " تعزيز العلاقات بين النساء البرلمانيات في الدول العربية والأفريقية " بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة خلال الفترة من ٨ – ٩ فبراير ٢٠١٥ م يهدف إلى تعزيز التقارب بين النساء البرلمانيات في الدول العربية والأفريقية ودفعا بمشاركة المرأة في العملية السياسية والاقتصادية اخذين بعين الاعتبار المواثيق الدولية والإقليمية التي عززت من دور المرأة وطالبت بمنحها

حقها الدستوري والطبيعي في الانخراط في مبادرات حل القضايا المعاصرة من اجل وقف نزيف الإمكانيات والموارد وتعزيز التعاون والتنسيق في مجال تعزيز مكانة المرأة على المستوى السياسي و الاقتصادي سعيا وراء علاقة جدية متزنة بين الأشقاء في المنطقتين الأفريقية والعربية .

وقد اثري المؤتمر بحضوره العديد من المشاركين

حيث افتتح أعمال المؤتمر كلا من معالي الدكتور / احمد محمد الجروان – رئيس البرلمان العربي ، ومعالي السيد / عبد الواسع يوسف – أمين عام رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي ، ومعالي الدكتور أمبلي عبد الله العجب – رئيس مجلس الولايات السوداني – رئيس الوفد ومعالي الدكتورة / ادنا مادزونقو- رئيسة مجلس الشيوخ في زيمبابوي – رئيس الوفد ، ومعالي السفيرة / إيناس مكاوي – مدير إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية ، ومعالي الدكتور / عبد الله حسن محمود – عميد السفراء وسفير فوق العادة ومندوب الصومال الدائم لدى جامعة الدول العربية ، كما حضر وفود من الدول الأعضاء في رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي .

ابرز التوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع :

-إنشاء آلية افريقية عربية للنساء البرلمانيات لتمكين النساء.

-التأكيد على أهمية التواصل الثقافي الاجتماعي بين البرلمانيات

-الدفع بعملية التمكين الاقتصادي والاجتماعي بين النساء البرلمانيات لتقوية العلاقات بين الدول العربية والأفريقية في إطار رابطة مجالس الشيوخ والشورى .

-دور الإعلام في تقوية العلاقات العربية والأفريقية بين البرلمانيات .

-تشجيع البرلمانات على إدماج المرأة وعملية التنمية المستدامة .

-العمل على رفع نسبة التمثيل للنساء ضمن البرلمانات الأعضاء في رابطة مجالس الشيوخ والشورى .

-الالتزام بمبدأ تعزيز الجهود على كافة المستويات من اجل توسيع مشاركة المرأة في جميع المجالات .

-إنشاء نواة للجنة السلام وحل المنازعات منبثقة من لجنة النساء البرلمانيات وتضم جميع النساء البرلمانيات بالدول الأعضاء في الرابطة للعمل على قضايا الأمن والسلام.

-وضع بند لتمويل مشاركة النساء البرلمانيات باجتماعات لجنة النساء البرلمانيات والمؤتمرات التي تنظمها .

-دعم مشاركة النساء ذوات الاحتياجات الخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

-مراجعة وسن التشريعات التي تعمل على تمكين النساء.

-إصدار تقرير سنوي يرصد مدى التقدم الحاصل في مجال تمكين المرأة العربية والأفريقية على الصعيدين السياسي والاقتصادي

-التأكيد على أهمية متابعة وتنفيذ التوصيات ومخرجات المؤتمرات السابقة .

ثالثا : اجتماعات غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي :

تكرست اجتماعات غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي للبحث في الاستثمارات الداعمة التي تتجه إلى تعزيز البنية التحتية ، وتحسين الخدمات بما يؤسس لنهضة استثمارية حقيقية في كافة المجالات الصناعية والزراعية ، وفي مجال الخدمات والسياحة وغيرها من القطاعات على طريق التأسيس لتوجه مستقبلي من التكامل الاقتصادي والسياحي والاستثماري بين البلدان العربية والأفريقية ...

ولهذا الغرض فقد عقدت عدة اجتماعات لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي كان آخرها انعقاد منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة في عام ٢٠١٥ م.

منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة " الاستثمار في أفريقيا يؤتي ثماره " فندق شيراتون – أديس أبابا – أثيوبيا في الفترة ١ - ٢ أغسطس ٢٠١٥م

انعقد منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة في فندق شيراتون في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في الفترة ١ - ٢ أغسطس ٢٠١٥ م بحضور أكثر من ١٤٠ مشاركا وذلك بهدف الترويج لفكرة " الاستثمار في أفريقيا يؤتي ثماره " و كذا تطوير العلاقات التجارية بين المنطقتين الأفريقية والعربية.

وقد تم تنظيم هذا المنتدى من قبل رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي بالتعاون مع اتحاد غرف تجارة وصناعة عموم أفريقيا ، حيث شارك في الاجتماع العديد من غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم والعربي .وبمشاركة العديد من الدول الأعضاء في الرابطة ، كما حضر الاجتماع العديد من السفراء وممثلو البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية في أديس أبابا .

القرارات الصادرة عن المنتدى :

اقر منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥م ما يلي :

١-دعوة المسئولين المنتخبين في كافة الأذرع الحكومية إلى تعزيز السياسات التجارية الداعمة للنمو الاقتصادي التي تعترف بمكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٢-يدعو منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥م الحكومات العربية والأفريقية للسماح للقطاع الخاص بقيادة دفة التنمية الاقتصادية من خلال السياسات الحكومية التي تهدف إلى دعم وتطوير القطاع الخاص.

-٣ - يشجع منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥ م المستثمرين العرب على خلق فرص عمل، وتوليد الإيرادات الضريبية، وتعزيز حوكمة الشركات والأداء البيئي، والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم المحلية.

٤- يدعو منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥م إلى **تعزيز مستوى الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص** بهدف المساعدة في مواءمة احتياجاتهما والمضي قدما في دفع عجلة المشاريع الحيوية إلى الأمام.

٥- يدعو منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥م المؤسسات المالية العربية الأفريقية إلى رفع مستوى الوعي ومعالجة المفاهيم الخاطئة و تبديد الشكوك التي تساور المجتمع حول المصارف التنموية.

٦- يدعو منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥م الحكومات العربية والأفريقية إلى تعزيز الحركة التجارية من خلال اتخاذ إجراءات تهدف إلى تسهيل عملية منح رجال الأعمال والمستثمرين تأشيرات دخول إلى بلدانها ، إضافة إلى تصاريح إقامة مؤقتة.

٧-يتعهد منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥ م بتقديم الدعم للبرامج الوطنية والإقليمية التي توفر الموارد والمساعدات الأخرى للمجموعات الصناعية، ويدعو الحكومات والمنظمات الشريكة إلى دعم هذه البرامج.

٨-يشجع منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥ م عملية تنظيم ورش العمل التربوية والحلقات الدراسية والبعثات التجارية بهدف توعية الشركات حول الفرص المتاحة في أفريقيا والعالم العربي ورفع مستوى الوعي العام حول المزايا الناجمة عن تطوير التجارة والاستثمار بين أفريقيا و العالم العربي.

٩ - يتعهد منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥م بالعمل مع وسائل الإعلام لنشر المعلومات المتعلقة بالآثار الإيجابية للتجارة والاستثمار في أفريقيا والعالم العربي.

١٠- يدعو منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥م غرف التجارة الوطنية إلى اعتماد برنامج شامل لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف استقطاب ومساعدة المستثمرين العرب.

١١ - يدعو منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥ م إلى توسيع وتعزيز أسواق رأس المال في البلدان الأفريقية والعربية.

١٢-يشجع منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥ م عملية إنشاء مناطق حرة خاصة بالتصنيع وتعزيز نظام الخدمات المالية وتطوير البنية التحتية.

١٣- يدعو منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥ م إلى توحيد الأطر القانونية من قبل المشرعين.

١٤- يدعو منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥م إلى تسهيل عملية تحويل الأرباح والحوالات المالية بين دول المنطقتين.

١٥-يتعهد منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب

والأفارقة لعام ٢٠١٥م بتشجيع إعداد البحوث ودراسات الجدوى التي تفتقر إليها دول المنطقتين حاليا الأمر الذي يحول دون إمكانية تحليل البيانات المتعلقة بتعزيز التجارة والاستثمار.

١٦-يشجع منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥م عملية إنشاء مركز للتحكيم خاص بتعزيز الأجندة التجارية للدول الأفريقية والعربية.

١٧ - يدعو منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥ م الحكومات العربية والأفريقية إلى تقديم استراتيجيات و خطط إلى مؤتمر القمة العربية الأفريقية التي ستنعقد في غينيا الاستوائية عام ٢٠١٦ م.

١٨-يتعهد منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة لعام ٢٠١٥ م بالعمل على تعزيز مساهمة الشباب والمرأة في عملية تعزيز مستوى التجارة والاستثمار بين الدول الأفريقية والعربية.

رابعاً : اجتماعات مجلس الرابطة ومؤتمراتها العامة :

تمثل هذه الاجتماعات فضاءً واسعاً لمناقشة وإقرار المواقف حيال العديد من القضايا التي تدخل ضمن اهتمامات الرابطة وعلى وجه الخصوص في مجال الدبلوماسية البرلمانية التي من الممكن أن تكون صوتاً مسموعاً لأفريقيا والعالم العربي ، ومدافعاً عن القضايا التي تهم الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء على حد سواء.

الاجتماع العاشر لمجلس الرابطة والمؤتمر التاسع :

تلبية للدعوة الكريمة من مجلس الولايات في جمهورية السودان عقدت رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي مؤتمرها التاسع والاجتماع العاشر لمجلس الرابطة في رحاب العاصمة السودانية – الخرطوم في الفترة من ٢١ -٢٢ جماد الثاني ، ١٤٣٨هجرية الموافق ٣٠ -٣١ مارس ٢٠١٦ م وبحضور رؤساء المجالس ورؤساء الوفود المشاركة وأعضاء الوفود من المجالس الأعضاء في الرابطة ، كما حضر كوفد مراقب مجلس الشيوخ في جمهورية رواندا ووفد من البرلمان العربي .

وقد أقيم حفل الافتتاح للمؤتمر في فندق السلام روتانا في الخرطوم برعاية كريمة من المشير عمر حسن البشير رئيس الجمهورية حيث ألقى كلمته إلى المؤتمر اللواء عبد الرحمن الصادق المهدي – مستشار رئيس الجمهورية – والتي استهلها بالترحيب بالمشاركين في المؤتمر وذكر أن الرابطة أنشئت من اجل تقوية العلاقات العربية والأفريقية لتحقيق السلام ومحاربة الفقر والفساد وتعزيز دور المرأة والشباب مشيدا بمجلس الولايات و استضافته لهذا المؤتمر .

وتوجه سيادته بالنداء لبقية الدول للانضمام لهذا الركب لكي تتضامن كل الجهود من اجل رفعة ورفاهية شعوب العالمين العربي والإفريقي .

التوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمر :

-اقر المجتمعون التوصيات التي تقدمت بها اللجان المنبثقة عن المؤتمر وهي اللجنة المالية ولجنة البرامج واللجنة الاقتصادية ولجنة السلم وفض المنازعات .

-اقر المؤتمر ميزانية الأمانة العامة للعامين ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ م كما جاءت من لجنة الموازنة .

-فيما يتصل بالقضايا العامة فقد اقر المجتمعون بأهمية أن تضطلع كل الدول المشاركة في الرابطة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب باعتباره آفة العصر التي تهدد الحضارة المعاصرة .

-يدين المؤتمر كل الأنشطة والتدخلات الخارجية في شؤون الدول الأعضاء والتي تهدف إلى زعزعة أمنها واستقرارها وفي هذا الصدد فان المؤتمر يؤيد ما أقرته جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي في اعتبار حزب الله اللبناني منظمة إرهابية يستوجب أن يطبق في حقه العقوبات المنصوص عليها في تعريف الأمم المتحدة للإرهاب ، كما يدين المؤتمر تدخل إيران في الشأن الداخلي لمملكة البحرين (وقد تحفظ وفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على هذا البند) .

-يقدر المؤتمر للمملكة الأردنية الهاشمية استقبالها للاجئين السوريين الذين تركوا بلادهم بسبب ظروف الحرب ويدعو المؤتمر المجتمع الدولي إلى تقديم العون والمساعدة للأردن لمواجهة الأعباء المتصلة بهذا الموضوع .

-يؤكد المؤتمر على أهمية إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية . ذلك أن بقاء هذه القضية دون حل ، إنما يسهم في تأجيج الأوضاع في المنطقة برمتها ، كما يدين المؤتمر أعمال تهويد القدس العربية بما فيها الإساءات إلى الأماكن المقدسة وعلى رأسها الحرم القدسي الشريف والذي تقوم به إسرائيل .

-يؤكد المؤتمر بقوة على تضامنه مع حكومة وشعب السودان فيما يتعرض له من عقوبات أحادية وحصار اقتصادي جائر فرضته بعض الدول دون وجه حق مما خلق معاناة في شتى مناحي حياة الشعب السوداني .

-يؤكد المؤتمر على أهمية تحرك أعضاء مجالس الرابطة لدعم السودان ورفع الحصار عنه .

-كما قرر المؤتمر تشكيل لجنة من (الجزائر ، أثيوبيا ، البحرين ونيجريا) بالإضافة إلى الأمانة العامة للرابطة لتعمل على توضيح الأضرار لرفع العقوبات والحصار الجائر عن السودان .

-رحب المؤتمر بعودة مجلس الشيوخ في جمهورية الكونغو الديمقراطية لممارسة نشاطه في إطار الرابطة بعد انقطاع طويل عن حضور فعالياتها ، علما بأنه كان من ضمن المجالس المؤسسة للرابطة .

الفصل الثاني

الدبلوماسية البرلمانية

الفصل الثاني :
الدبلوماسية البرلمانية

مقدمة :

الدبلوماسية البرلمانية وجهود بناء علاقات عربية إفريقية مثمرة - بقلم الفقيد دولة الأستاذ: عبد العزيز عبد الغني – الرئيس السابق لمجلس الشورى اليمني – رئيس الرابطة سابقا (٢٠٠٤-٢٠٠٨).

على الرغم من تعدد فرص بناء علاقات بين الدول

العربية والإفريقية ، وتوفر مقومات ذات أهمية كبيرة لبناء مصالح مشتركة بين هذه الدول إلاّ أن التوجه نحو استثمار تلك الفرص لا يزال دون المستوى المطلوب .

وخلال القرن الماضي ، أسهمت حالة الاستقطاب التي فرضتها الدول المستعمرة ، في وضع دول هذين الإقليميين وإمكانياتهما الاقتصادية رهن نفوذ تلك القوى الأوروبية وكان ذلك كافياً لكي تجهض مبادراتُ إحياء إمكانيات التعاون المشترك بين العرب والأفارقة واليوم يلتقي الأفارقة والكثير من العرب في إطار مؤسسة الاتحاد الإفريقي الرسمية ، ومن خلال الاتحاد البرلماني الإفريقي ، وبواسطة هذين الاتحادين تتوفر قناتا تواصل بين العرب والأفارقة ، ولكن الجانبان لازالا بحاجة إلى التفكير في إطار أشمل ، لعلاقات تستثمر فيها القواسم المشتركة ، ومحفزات التعاون الكثيرة بين الإقليمين على نحو أكبر مما يتوفر اليوم .

فالإقليمان يحتاجان إلى بناء علاقات تتمتع بالتكافؤ ، وتتعزز من خلالها الاستقلالية المنشودة لاقتصاديات هذه الدول من التبعية والارتهان .

ونعتقد أن رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي ظهرت إلى الوجود عام ٢٠٠٠م في الرباط ، وانطلقت رسمياً عام ٢٠٠٤م بصنعاء ، تفتح الأفق وتنير الطريق من خلال دبلوماسيتها البرلمانية ، أمام قادة وحكومات وشعوب الدول الإفريقية والعربية ، لكي يمضوا باتجاه بناء علاقات أنموذجية ومفيدة .

لقد آمن اليمن بفكرة الرابطة وقدم لها الإمكانيات والدعم واستضافت اليمن مؤتمرها التأسيسي وأمانتها العامة ومعظم مؤتمراتها واجتماعات مجلسها . ذلك لأن اليمن يدرك مقدار الأهمية التي يمكن أن تسهم بها الرابطة في فتح آفاق واعدة للتعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين إقليمين يتقاسمان إرثاً تاريخياً مشتركاً ، ويتمتعان بفرصة هامه للتكامل الاقتصادي بالنظر إلى التنوع في اقتصادية دولهما .

إن ما يثير التفاؤل أن رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي قد أصبحت محل اهتمام واسع من قبل الدول العربية والإفريقية ، على نحو يعكس إيمان هذه الدول بفكرة الرابطة وبأهدافها وبالمبادئ التي تأسست عليها .

كما يتضح هذا من خلال اتساع أفق الرابطة بانضمام أكثر من ٢١ دولة إلى عضويتها ، ويتضح أيضاً من خلال جدول أعمالها الذي يتسع أيضاً ليشمل أولويات بناء علاقات التعاون المثمرة على مختلف الأصعدة بين الدول العربية والإفريقية .

ولقد مثل المؤتمر الثاني للرابطة والاجتماع الثالث لمجلسها ، واللذين استضافهما مجلس الشورى خلال الفترة من السابع وحتى العاشر من شهر مايو ٢٠٠٧م بصنعاء ، نقطة تحول هامة ، لأنه أقر على نحو واضح أولويات عمل هذه المؤسسة ومن بين أبرز هذه الأولويات تأسيس لجنة تعنى بالشئون السياسية والأمنية .

كما اقترح المؤتمر برنامجاً لاجتماعات تضم ممثلين عن الغرف التجارية والاقتصادية في البلدان الأعضاء للنظر في قضايا التبادل التجاري واستكشاف فرص الاستثمار فيها .

هذا فضلاً عن اقتراح جملة من المبادرات المتصلة بتعزيز التعاون الثقافي من خلال ابتعاث طلاب إلى الجامعات ، وتبني أنشطة رياضية مشتركة .

العقوبات الأحادية الجائرة المفروضة على السودان وجهود الرابطة في هذا الصدد :

ملخص تقرير الحصار التجاري الأمريكي المفروض على السودان

١-إن الحصار التجاري الأمريكي المفروض على السودان وفقاً لمرسوم صادر عن الكونغرس الأمريكي إلى جانب قرار رئاسي آخر لا يزال مستمراً حتى الآن منذ عشرين عاماً .

٢-تدعي الولايات المتحدة بأن السودان يقوم بدعم الإرهاب الدولي وعلى أنه يشكل خطراً على جيرانه ، ويهدف هذا الإدعاء إلى تبرير هذا الإجراء .

٣-إن الأمر التنفيذي إضافة إلى المرسومين المشار إليهما أعلاه تعيق الاستثمار والتبادل التجاري مع السودان ، ونتيجة لذلك فقد أدت تلك الإجراءات إلى إيقاف معاملات تجارية بلغت قيمتها ١،١١٦،٠٠٠ دولار أمريكي في غضون عام واحد فقط وذلك خلال الفترة الممتدة بين شهر مايو ٢٠٠٧م ومايو ٢٠٠٨م .

٤-كما أدت أيضا إلى رفض معاملات بنكية بلغت قيمتها ١،٣٣٢،٠٠٠ دولار أمريكي في الفترة ذاتها .

٥-تأثير الحصار على الاقتصاد السوداني :-

١-تقييد حرية السودان فيما يتعلق بالتعامل مع الاقتصاد العالمي .

٢-قيام كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذا منظمة التجارة العالمية بايقاف التعامل مع السودان .

٣-إعاقة تدفق التمويل الأجنبي المقدم من قبل مجموعة دول الثمان ومجموعة دول العشرين .

٤-حرمان السودان من الاستفادة من مبادرة هيبك (Hipic) .

٥-بلغت مديونية السودان ٤٦ مليار دولار أمريكي وهذا المبلغ يعادل ستة أضعاف الصادرات السنوية إضافة إلى ٦٠٪ من إجمالي الناتج القومي.

٦-عدم استقرار جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي .

٧-أجبرت العقوبات البنك المركزي السوداني على التحول نحو التعامل باليورو الأمر الذي كلف البنك تكاليف باهظة .

٨-منع البنوك من قبول الودائع وتحويل الأموال إلى السودان الأمر الذي حال دون قيام المغتربين بتحويل أموالهم إلى عوائلهم .

٩-أجبرت العقوبات الشركات الأجنبية على مغادرة السودان الأمر الذي أدى إلى تعطيل مشاريع التنمية التي كان من المقرر أن تقوم تلك الشركات بتنفيذها .

١٠-أدت العقوبات إلى انعدام التمويل الأجنبي الأمر الذي شكل عائقا أمام استيراد التكنولوجيا المتقدمة التي تستخدم في خدمات القطاعات الزراعية والصناعية . وقد أدى انعدام التكنولوجيا المتقدمة في قطاع النفط إلى انخفاض الإنتاج النفطي نسبة ٧٠٪ .

١١-فرض غرامات مالية على أكثر من عشرة بنوك لقيامها بخرق العقوبات .

١٢-أدت العقوبات إلى فقدان السودان الكثير من الفرص الخاصة بتمويل المشاريع الاستثمارية عبر الأسواق المالية الدولية .

١٣-كما أدت العقوبات إلى إعاقة الصادرات والواردات بما في ذلك التعامل بالدولار الأمريكي .

وقد أدت تلك الإجراءات مجتمعه إلى ما يلي :-

١- تضرر الشرائح الفقيرة من السكان بشكل كبير نتيجة لهذه العقوبات .

٢- إغلاق كثير من الصناعات بسبب صعوبة استيراد المواد الأولية وانعدام التمويل.

٣- تأثرت عملية التصدير بسبب العقوبات مما أدى إلى عدم قدرة الصادرات السودانية على المنافسة في الأسواق العالمية ، كما أن الكثير من الشركات لم

تستطع دفع فواتير وارداتها بالدولار .

٤- أدت العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان إلى زيادة الممارسات الاقتصادية غير الرسمية وزيادة معدلات الفساد .

اثر العقوبات على :

١-البيئة :- لم تستطع الشركات التي كانت تستورد الغاز القيام بفتح حسابات بنكية ، ونظراً لندرة غاز الطبخ في الأسواق المحلية فقد أضطر الناس إلى البحث عن بدائل أخرى مثل استخدام الخشب مما أدى إلى قطع ملايين الأشجار ، ونظرا لأن مسئولية جلب الحطب تقع على عاتق المرأة السودانية فان ذلك فاقم من معاناتها.

٢-قطاع النقل :-اضطرت القطارات التي تم استيرادها من الولايات المتحدة للعمل بمعدل اقل من ٢٠ ٪ نظرا لعدم توفر قطع الغيار . ونفس الكلام ينطبق على الخطوط الجوية التي تأثرت للأسباب ذاتها ، و لم تعد شركات خطوط الملاحة البحرية السودانية قادرة على زيارة الموانئ الأوروبية والشرق آسيوية والخليجية ، بينما لا تستطيع الصادرات السودانية المنافسة في الأسواق العالمية .

الاستنتاجات :

- أدت العقوبات إلى زيادة الفقر والبطالة والصراع الاجتماعي، كما أنها تمثل عقاباً جماعياً ضد الشعب السوداني.

-أدت العقوبات إلى تدهور النشاط التجاري للسودان مع العالم الخارجي وكذا إعاقة تكاملها مع الدول الأخرى وعدم اندماجها في الاقتصاد العالمي .

-كما أن هذه العقوبات تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي اقترحتها الأمم المتحدة والتي كان يفترض تنفيذها بحلول عام ٢٠١٥ م .

-هذه العقوبات غير مقبولة وغير قانونية وتتنافى مع حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية وتعد في مجملها عقاباً جماعياً ضد الشعب السوداني بدون ذنب ارتكبه .

- أن أي عقوبات لا تقرها الأمم المتحدة ومجلس الأمن تعتبر مخالفة لقانون حقوق الإنسان الدولي

- أعلن المجلس الدولي لحقوق الإنسان أكثر من مرة بان هذه العقوبات غير قانونية .

دعوة :-

ندعو جميع المنظمات غير حكومية بأن لا تلزم الصمت وأن تقوم بانتقاد هذه العقوبات الاقتصادية الظالمة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب السوداني بشكل علني وأن تتخذ موقفاً مناهضاً لها .

نص المناشدة المرفوعة من قبل رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي إلى الكونغرس الأمريكي والأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان حول الآثار الإنسانية للعقوبات الأحادية المفروضة على السودان

لقد تلقت رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي (اسيكا) في مؤتمرها التاسع الذي انعقد في السودان عريضة من احد الدول الأعضاء وهي جمهورية السودان حول الآثار الإنسانية المترتبة عن العقوبات الأحادية المفروضة على السودان ، وبعد النظر في هذه العريضة قرر المؤتمر تشكيل لجنة من الرابطة مؤلفة من مجموعة من البرلمانيين من المجالس الأعضاء التالية :-

١-المجلس الفيدرالي في جمهورية إثيوبيا الاتحادية ويمثله السيد/ يالا أبيتي ريتا، رئيس المجلس .

٢-مجلس الأمة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ويمثله السيد / عبد القادر زوبيري ، نائب رئيس المجلس.

٣-مجلس الشورى في مملكة البحرين ويمثله السيدة/ جميله سلمان ، نائب رئيس المجلس.

٤-مجلس الشيوخ في جمهورية نيجيريا الفيدرالية ويمثله السيد/ بالا ابن نا الله ، نائب رئيس كتلة الإغلبية في المجلس.

٥-بالإضافة إلى الأمانة العامة للرابطة .

ويهدف تشكيل اللجنة إلى رفع مناشدة إلى الكونغرس الأمريكي ومفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وذلك بهدف إشراك المجتمع الدولي في عملية دراسة إلغاء ورفع العقوبات الأحادية المفروضة على السودان على النحو الذي يؤدي بشكل جذري إلى تقليل الآثار الإنسانية المترتبة على العقوبات المفروضة على الشعب السوداني .

وقد تفهمت اللجنة من خلال استعراضها للقضايا التي طرحت في العريضة من قبل السودان الأسباب الكامنة وراء المرسوم الصادر عن الكونغرس الأمريكي والمراسيم الرئاسية لفرض هذه العقوبات التي استمرت لمدة ٢٠ عاماً وأن هذه العقوبات قد تمت بناءً على ادعاء مفاده بان الحكومة السودانية تدعم الإرهاب الدولي وتشكل خطراً على جيرانها وهذا الادعاء يهدف إلى تبرير العقوبات الأحادية المفروضة على السودان .

إن العقوبات الأحادية قد أضرت بالحقوق الأساسية للمواطنين السودانيين من تعليم وصحة وخدمات وتجارة واستثمار مما افقد المواطنين حقهم في الحياة الكريمة.

لقد لاحظت اللجنة بارتياح شديد المثل النبيلة التي تتحلى بها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتمثل في احترامها لحقوق الإنسان والتزامها بمبادئ العدالة والمساواة والحرية لكن اللجنة لم تستوعب مبررات استمرار فرض العقوبات الأحادية على السودان بما لها من انعكاسات إنسانية وبناءً على ذلك فقد قررت اللجنة أن تتدخل من خلال دعوة الكونغرس الأمريكي إلى إعادة النظر في هذه القضية على النحو الذي يؤدي إلى رفع العقوبات الأحادية المفروضة على السودان وذلك لأسباب ومبررات إنسانية بحته .

ومما تقدم فقد قررت اللجنة وبالنيابة عن رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي رفع هذا الالتماس والمناشدة إلى مجلس الشيوخ والنواب للولايات المتحدة الأمريكية والى المفوضية السامية لحقوق الإنسان والى الأمم المتحدة يطلب تدخلهم الضروري في هذا الأمر.

وتأمل اللجنة وتتطلع إلى أن يتحقق روح التعاون الدولي بين البرلمانات حول العالم ومن بينها الشركاء في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بالنظر إلى هذا الطلب الهام الذي تتقدم به رابطة مجالس الشيوخ والشورى و المجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي في سعيها للتعاطي مع المشاكل الدولية من خلال التدخل البرلماني لمعالجتها.

وبناءً عليه فقد قامت الأمانة العامة للرابطة بمخاطبة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف بهدف تحديد موعد لعقد اجتماع مع مسئولي المفوضية لتمكين اللجنة من تقديم عريضة الالتماس الأنفة الذكر . وبعد وقت طويل وجهود مضنية تم تحديد موعد لعقد اجتماع مع مسئولي المفوضية في جنيف بالتزامن مع اجتماعات الإتحاد البرلماني الدولي .

وقد تم عقد ذلك الاجتماع بحضور جميع أعضاء اللجنة باستثناء ممثل مجلس الأمة الجزائري ، حيث تم تقديم نسخة رسمية موقعة من عريض الالتماس إلى جانب نسخة أخرى من التقرير المفصل الذي أعده مجلس الولايات السوداني إلى ممثل القسم الأفريقي في المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اجتماع حضره عدد من خبراء ومسئولي المفوضية وذلك في قاعة اجتماعات خاصة بمقر الإتحاد البرلماني الدولي تم ترتيبها لهذا الغرض .

وبعد تقديم لجنة الرابطة إحاطة مفصلة عن الوضع في السودان عبر جميع أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء الآثار الإنسانية لهذه العقوبات كما قاموا بمناشدة المفوضية السامية لبذل قصارى جهدها لرفع العقوبات وقد تعهد رئيس القسم الأفريقي في المفوضية بعرض هذا الموضوع على المفوض السامي لحقوق الإنسان فور عودته من زيارة كان يقوم بها خارج سويسرا،وكذا بذل كل ما في وسعهم لوضع حد للعقوبات .

زيارة اللجنة المعنية بدراسة اثار العقوبات الأحادية المفروضة على السودان لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان بجنيف في الفترة ٢٢-٢٥ أكتوبر ٢٠١٦.

قام أعضاء اللجنة المعنية بدراسة آثار العقوبات الأحادية المفروضة على جمهورية السودان بتنفيذ زيارة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان التي تتخذ من جنيف بسويسرا مقرا لها في الفترة ٢٢-٢٥ أكتوبر ٢٠١٦م وذلك لغرض عقد لقاء مع المفوض السامي لحقوق الانسان السيد زيد بن رعد الحسين يتم فيه مناقشة الاثار السلبية التي تركتها هذه العقوبات على الشعب السوداني ومن ثم مطالبة المفوضية ببذل مساعيها الحميدة لدى السلطات الأمريكية من اجل رفع هذه العقوبات بشكل نهائي. وقد تألف وفد اللجنة من السادة التالية أسماءهم:

١-معالي السيد يالو ابيتي رئيس المجلس الفيدرالي بجمهورية اثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية

٢-السناتور بالا ابن نا الله نائب زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ بجمهورية نيجيريا الاتحادية

٣-السيدة جميلة علي سلمان نائب رئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين.

٤-السيد عبد الواسع يوسف علي امين عام الرابطة.

هذا ولم يتمكن السيد محمد زوبيري نائب رئيس مجلس الامة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عضو اللجنة من المشاركة في هذه الزيارة نتيجة لظروف خارجة عن ارادته.

وقد تم اثناء هذه الزيارة عقد لقاء مع رئيس قسم الشؤون الافريقية بالمفوضية تم اثناءه مناقشة الاثار الضارة والسلبية التي خلفتها العقوبات الامريكية الظالمة على السودان وشعبه ، كما قام الوفد اثناء الاجتماع بتقديم عريضة مناشدة صادرة عن الاجتماع الذي عقدته اللجنة العام الماضي في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا والتي ناشدت فيها اللجنة الكونغرس الأمريكي والمفوضية السامية لحقوق الانسان وجميع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان بضرورة التدخل الفوري ومطالبة السلطات الامريكية برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان بشكل نهائي.

وقد خرج الاجتماع بنتائج طيبة ومثمرة حيث تفهم مسؤولو المفوضية حجم المعاناة الإنسانية التي يقاسيها الشعب السوداني نتيجة هذه العقوبات وعبروا عن استعدادهم لمخاطبة الحكومة الامريكية والكونغرس الأمريكي بخصوص رفع العقوبات بشكل فوري ونهائي.

علاوة على ذلك فقد كان لهذه الزيارة التي تمت في اطار جهود الديبلوماسية البرلمانية التي تبذلها الرابطة على مختلف الصعد بالغ الأثر فيما يتعلق برفع العقوبات المفروضة على السودان.

الجدير بالذكر ان اللجنة المذكورة أعلاه قد تم تشكيلها بموجب قرار صادر عن المؤتمر التاسع للرابطة الذي عقد في الخرطوم بجمهورية السودان في الفترة ٣٠-٣١ مارس ٢٠١٦ م حيث اناط المؤتمر باللجنة مهمة القيام بدراسة آثار العقوبات الاقتصادية الامريكية المفروضة على الشعب السوداني ومن ثم تقديم نتائج هذه الدراسة الى الأمانة العامة للرابطة. وقد ضمت هذه اللجنة في عضويتها كل من المجلس الفيدرالي في جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية ومجلس الشيوخ في جمهورية نيجيريا الفيدرالية ومجلس الامة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و مجلس الشورى في مملكة البحرين إضافة الى الأمانة العامة للرابطة. وقد عقدت اللجنة في العام المنصرم اجتماعا خصص لمناقشة هذا الموضوع في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا حيث صدر عن ذات الاجتماع عريضة التماس تم فيها مناشدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان والكونغرس الأمريكي والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان بضرورة التدخل الفوري ومطالبة الحكومة الامريكية برفع هذه العقوبات بشكل فوري ونهائي.

زيارة وفد الرابطة لمجلس الشيوخ في جمهورية كينيا في الفترة ٢٢-٢٥ مايو ٢٠١٧

في اطار سعيها الدؤوب لتعزيز نظام الثنائية البرلمانية في منطقتي افريقيا والعالم العربي والذي يعد واحدا من الأهداف الأساسية التي رسمتها الرابطة لنفسها فقد قام وفد من الأمانة العامة للرابطة والمجلس الفيدرالي الاثيوبي بزيارة مجلس الشيوخ في جمهورية كينيا في الفترة من ٢٢-٢٥ مايو ٢٠١٧م لغرض مناقشة العديد من القضايا الملحة التي تتصدر اهتمامات الرابطة وفي طليعتها توسيع عضوية الرابطة بحيث تشمل العديد من الغرف البرلمانية الثانية التي لم تنضم بعد اليها. وقد ترأس الوفد الدكتور عمر سليمان ادم ونيس رئيس مجلس الولايات في جمهورية السودان رئيس الرابطة كما رافقه في تلك الزيارة معالي السيد يالو ابيتي رئيس المجلس الفيدرالي في جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية و كذلك سعادة السيد عبدالواسع يوسف علي امين عام الرابطة والسيد ايقويم نكميجيكا الأمين العام المساعد للرابطة. وقد عقد الوفد سلسلة من الاجتماعات مع مسئولي مجلس الشيوخ الكيني ابرزها ذلك الاجتماع الذي عقد مع السيد اكوي اوثورو رئيس مجلس الشيخ الكيني حيث ركز اللقاء على أهمية انضمام كينيا لعضوية الرابطة كي تتمكن من لعب دور هام ومحوري في مساعدة الرابطة على تحقيق الأهداف السامية والغايات النبيلة التي نشأت من اجلها وفي مقدمتها تحقيق تعاون شامل ووثيق بين منطقتي افريقيا والعالم العربي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وقد حققت زيارة الوفد لجمهورية كينيا نتائج مثمرة حيث عبر السيد اوثورو عن استعداده لحضور المؤتمر العاشر للرابطة والاجتماع الحادي عشر لمجلسها والمزمع عقدهما في العاصمة المغربية الرباط في الفترة ٢٠-٢١ سبتمبر ٢٠١٧م ،كما وعد باتخاذ الاجراءات اللازمة لانضمام مجلس الشيوخ في جمهورية كينيا لعضوية الرابطة.

الجدير بالذكر ان مجلس الشيوخ في جمهورية كينيا كان قد تم انشاءه لأول مرة عام ١٩٦٣ م الا انه تم الغاءه عام ١٩٦٦م ليعاد تأسيسه مرة أخرى عام ٢٠١٣م وذلك وفقا لدستور البلاد الذي تم اقراره عام ٢٠١٠م وبذلك تكون كينيا قد تبنت مجددا نظام الثنائية البرلمانية بمعنى ان لديها حاليا غرفة برلمانية دنيا ممثلة بالبرلمان و غرفة برلمانية عليا ممثلة بمجلس الشيوخ.

الفصل الثالث

الحكم الرشيد ومحاربة الفساد

الفصل الثالث

الحكم الرشيد ومحاربة الفساد

مفهوم الحكم الرشيد : ينطوي مفهوم الحكم الرشيد على (إعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي) فهو المتضمن حكماً ديمقراطياً فعالاً يستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية ،ومعتمداً على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، فهو الذي تمارسه قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية تجعل التزامها منصباً نحو تطوير موارد المجتمع وتقدم مواطنيه ،والعمل أيضا على تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وبرضاهم وعبر دعمهم ومشاركتهم، علماً بأن إدارة شؤون

المجتمع من خلال الحكم الصالح متضمنة لثلاثة أبعاد تترابط مع بعضها في إنتاج الحكم الصالح وهي البعد السياسي المتعلق بالسلطة السياسية وشرعيتها،والبعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة ومكافأتها وأيضا فاعليتها،وأخيراً البعد الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بمدى حيوية واستقلال المجتمع المدني عن الدولة وطبيعة بنيته من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وتأثيرهما على المواطنين من جهة أخرى .

مفهوم سيادة القانون باعتباره أساسا للحكم الرشيد:نعني بهذا المفهوم سيادة وسيطرة أحكام القانون بمعناه الواسع ، مما يوجب أن تكون السلطات العامة خاضعة للقواعد القانونية القائمة وأن تلتزم حدودها وعلى الجميع الخضوع للقانون واحترامه والتصرف وفقاً له، فهو يعلو فوقهم ولا يعلو فوقه أحد.فهذا المبدأ يقتضي خضوع الجميع حكاماً ومحكومين للقانون على السواء،بحيث يطبق عليهم دون محاباة أو تمييز،أياً كانت مكانتهما ومعتقداتهم وانتماءاتهم وأفكارهم .كما أكدت توصيات العديد من مؤتمرات الرابطة والعديد من أوراق العمل المقدمة على أهمية الحكم الرشيد وضرورة محاربة الفساد ، وفي ذات الإطار ،عبر المشاركون في اللقاء التشاوري المنعقد في الأردن عام٢٠١٤ م عن أن الفساد يشكل آفة خطيرة معيقة لعملية التنمية والتقدم في أي مجتمع كما أنه سبب رئيسي لإعاقة العدالة وتطبيقا لأنظمة والقوانين مما يتسبب في ظهور الأضطربات الاجتماعية وانتشار ظاهرة التطرف وبأن مبدأ الحكم الرشيد يجب أن يتم احترامه وان ينعكس في سلوكيات القيادات الإدارية والمؤسسات الحكومية المختلفة.

وفي سياق أخر، أكد رئيس الوزراء الإثيوبي، هيلي ماريام ديسالين، خلال افتتاح أعمال مؤتمر الرابطة ،في دورته الثامنة المنعقد في اديس ابابا عام ٢٠١٤م بان مسؤولية، توفير الأمن الغذائي، لن تتحقق إلا من خلال العمل المشترك لأجل تعزيز السلام والديمقراطية والحكم الرشيد ومحاربة الفساد والإرهاب. وفي هذا الفصل نستعرض ملخص لورقة العمل المعنونة ((إطلالة على أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في إفريقيا والعالم العربي)) المقدمة في اللقاء التشاوري المنعقد في الأردن عام٢٠١٤م.

ملخص ورقة العمل " إطلالة على أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في أفريقيا والعالم العربي "

المقدمة من أ . د / عمر الحضرمي- كلية الحسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية – الجامعة الأردنية

- يمثل الفساد، بأنماطه كافة، خطراً داهماً مُحدقاً بالمجتمعات الإنسانية كلها على حد سواء ويعرّف الفساد بأنه "إساءة استعمال السلطة العامّة، من أجل تحقيق مكاسب شخصية. وتشكل العلاقات

غير الصحيّة بين المؤسسة ورئيسها في القطاع العام فرصة لنمو الفساد. كما يُعرّف الفساد بأنه "سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح ومكاسب خاصة".

• ظاهرة الفساد هي ظاهرة عامّة، فقد أظهرت دراسات عدّة، من ضمنها دراسة معهد البنك الدولي حول أثر الفساد، التي كشفت أن مليارات الدولارات تهدر سنوياً بسبب الفساد في كل من البلدان الغنية والنامية، على حد سواء، تقدر بحوالي ألف مليار دولار سنويًا.

ولقراءة أثر الفساد على التنمية في العالمين العربي والإفريقي فقد جاءت هذه الورقة في ثلاثة محاور:

المحور الأوّل: الفساد والتنمية

• للفساد آثاراً سلبية على التنمية، إذ أنه يؤدي إلى استنزاف الموارد، وقيام اختلالات في البُنى الأساسية التي ترتكز عليها عملية التنمية، وبالنتيجة انخفاض النمو الاقتصادي، وفشل جهود التنمية.

• **يحدث الفساد خللاً كبيراً في تخصيص الموارد المالية**، وتوظيفها في غير وجهتها الصحيحة، أو أنها تتسرب إلى حسابات خاصة في ظل ضعف هيئات الرقابة والمساءلة والمحاسبة، ومن ثم حرمان الدولة من إقامة المشاريع حسب أهميتها وأولوياتها.

• **يزيد الفساد من الأعباء المالية على ميزانية الدولة** من إقامة المشاريع حسب أهميتها وأولوياتها.

• **يؤثر الفساد في مواصفات الصفقات والعقود**، إذ يتحلل المتعاقدون، عن الطريق الفاسد، من توفير المواد بالمواصفات الجيّدة، وذلك لكون المعايير تواطؤيّة.

• أن الفساد ينعكس سلبًا على الاستثمار.

• يؤثر الفساد على سلامة البيئة التنافسية والكفاءة التي هي معيار البقاء في السوق.

• للفساد أثر واضح في الإخلال بسيادة الدولة، ولفهم ذلك نشير إلى أنه مع استشراء الفساد يتدهور الاقتصاد وتصبح الدولة غير قادرة، بما لديها من إمكانات، على إدارته بشكل صحيح، كما تغدو عاجزة عن الإيفاء بمتطلبات تنميته .

المحور الثاني: الفساد والتنمية في الوطن العربي :

• بالرغم من أن بعض الدول العربيّة قد تمكنت، بدرجة متفاوتة، من وضع دساتير، وسن تشريعات وقوانين، وإحداث مؤسسات عصرية، والانفتاح على القيم الحديثة في الاقتصاد والعلاقات الدوليّة والثقافة والفكر السياسي، إلا أنّ أيّاً من هذه الدول لم تستطع أنْ تكون واحدة من بين أكثر من أربعين

دولة في العالم (ما بين ثورة القرنفل في البرتغال عام ١٩٧٤ وحتى أواسط تسعينيات القرن العشرين) انعطفت نحو الديمقراطية. وظلت الحريّة تشكّل أحد النقائص المفسّرة لتأخر الدول العربيّة، مع التنبّه إلى ما تحتاجه هذه الحريّة من ديمقراطيّة

ومساءلة وشفافيّة ومشاركة سياسيّة.

• طبيعة الحكم في العالم العربي، بشكل عام، قائمة على عدم عدالة توزيع القيم السلطوية، وعلى "سيادة القلّة"، التي تقود بالضرورة، إلى سيطرة طرف ورضوخ طرف آخر له.

• كل ذلك أدى إلى نشوء مشكلة عميقة بسبب قيام عوائق هائلة أمام التنمية الشاملة، حيث اكتفي "بالتحسين" المظهري دون بناء ثقافة سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، تؤسس لإقامة حكم

صالح رشيد، يقوم على أسس ديمقراطية جوهرها المشاركة السياسية، وذلك بعد أن تعطلت المشاريع التنموية العامّة.

المحور الثالث : حجم الفساد وتكلفته في دول الاتحاد الإفريقي:

• بالرغم من مضي حوالي ١٥ عاماً على قيام الاتحاد الإفريقي خلفاً لمنظمة الوحدة الإفريقية، وبالرغم من الجهود التي تبذل من خلال ضخ أرقام دعم كبيرة، إلا أن الدول الإفريقية لا زالت تعاني من تعمّق التخلّف الاقتصادي، وتفاقم التخلف الاجتماعي، بنفس درجة معاناتها من الضمور السياسي على صعيد موازين القوى الدوليّة، والإخفاق على كل صُعُد إدارة الشأن العام الداخلي، الأمر الذي يعطّل نمو الدول الإفريقية إلى درجة الشلل الكليّ من جرّاء الفشل في ترشيد الحكم وتقليص الفساد في القارة، وتخفيف أعباء الديون. كما تشير بيانات مؤشر التنافسية في إفريقيا، ومؤشر الرخاء العالمي (لبغانوم)، ومركز النزاهة الماليّة العالميّة .

• تهدد الحروب الأهليّة، والصراعات السياسية المحليّة العنيفة ذات الأبعاد الإثنيّة والقبليّة التي تغذيها بعض النخب الحاكمة، وترعاها مافيات المال والأعمال الخارجيّة، تهدد الوحدة الترابية لدول الاتحاد تنمويًا واجتماعيًا وفكريا.

• من بين ١٦٢ دولة شملها مسح مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٧، احتلت المراتب الخمس الأخيرة منه راوندا ١٠٥ ، وبنين ١١٨، والكاميرون ١٣٨، وانغولا ١٤٧، وإفريقيا الوسطى ١٦٢.

ملخص ورقة العمل "مسؤوليات أجيال الحاضر في ضمان سلام وأمن أجيال المستقبل : وقفات تأملية حول . الدور القيادي للسلطة التشريعية" مقدمة من قبل السفير إبراهيم إدريس أبراهيم في اللقاء التشاوري للرابطة المنعقد في اديس ابابا – في الفترة من ٢٠ - ٢١ مايو ٢٠١٧ م

إن الأجيال الحاضرة معنية بايلاء الرعاية والاهتمام لأجيال المستقبل . كما أن إنكار حقوق الأجيال القادمة في أن تعيش حياة كريمة وحرمانها منها بمبرر أنها لم تظهر إلى الوجود بعد ، يفتقر إلى الشرعية. علاوة على ذلك، فإن عدم الاهتمام بمصالح الأجيال القادمة سيكون له عواقب وخيمة على مصالح الأجيال الحاضرة.

إن بقاء أطفالنا وأحفادنا وأبنائهم سيكون مكفولا متى ما أرادت الأجيال الحاضرة العيش بسلام وفي أجواء من الديمقراطية ، وبالتالي فانه تقع على عاتق الأجيال الحاضرة مسؤولية أخلاقية لجعل ذلك حقيقة وواقعا ملموسا. ومن ثم، فإنه ينبغي على السلطة التشريعية، باعتبارها جهازا وثيق الصلة بالحكومة، ألا تعتمد على سياسات عالمية أو تنتظر متى سيتم إصدارها لضمان مصالح الأجيال القادمة ، بل يجب أن تبذل جميع الجهود اللازمة في حدود صلاحياتها، مع المراعاة التامة لمصالح الأجيال القادمة.

وينبغي لها، قدر المستطاع، ، عند الاضطلاع بالمسؤولية المناطة بها أن تبذل قصارى جهدها من اجل نشر وتنفيذ مبادئ إعلان مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال القادمة من خلال ،سن القوانين والسياسات المناسبة ذات الصلة والهادفة إلى تعزيز واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية للأجيال الحاضرة .

الفصل الرابع

التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمار

الفصل الرابع

التعاون الاقتصادي

لعل من أبرز أهداف الرابطة التي أنشئت من أجلها يتمثل في تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بين الدول الإفريقية والعربية ومد جسور التعاون بين إفريقيا والعالم العربي لتمكين المنطقتين من استغلال مواردهما بالصورة المثلى وتعزيز التجارة البينية العربية الأفريقية من خلال تنمية وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك .

هذا الفصل يعرض ملخصا لعدد من أوراق العمل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي العربي الإفريقي كما يلي: الورقة الأولى معنونة(التكامل الاقتصادي: حالة الدول العربية في الشرق الأوسط والدول الأفريقية)تم تقديمها في اللقاء ألتشاوري السادس المنعقد في الأردن ٢٠١٤م، وورقة العمل الثانية المعنونة (الاستثمار في أفريقيا يؤتي ثماره) تم تقديمها في منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة الذي انعقد في أثيوبيا ٢٠١٥م ، وأخيراً ورقة العمل الثالثة معنونه (اثر تغير المناخ على التنمية الاقتصادية في أفريقيا والعالم العربي) تم تقديمها في اللقاء ألتشاوري المنعقد في أديس أبابا في عام ٢٠١٦م.

ملخص ورقة العمل " التكامل الاقتصادي: حالة الدول العربية في الشرق الأوسط والدول الأفريقية" المقدمة من الدكتور معن النسور أمام اللقاء التشاوري السادس لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي – عمان – الأردن – ٢٠١٤ م

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية، وعادة ما يرتبط بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانات البشرية، والموارد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية. وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية. ويعتبر التكامل الاقتصادي ترتيباً من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها. كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو. فالتكامل الاقتصادي عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال إيجاد مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم بشكل مبدئي على عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول،

مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية.

ويقتضي نجاح التكامل الاقتصادي تحقق مجموعة شروط أهمها: (١) التقارب الجغرافي ، إذ يعتبر من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل. (٢) الإرادة السياسية للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي تنطوي على وضع حدود لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أيقن انه من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية.

(٣) وجود العجز والفائض، لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز

والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة.

(٤) تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل، يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى.

(٥) توفر وسائل النقل والاتصال، عند عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، فإنه يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع

المسافات الاقتصادية.

(٦) تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية، الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي وحدها القادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة.

(٧) تنسيق السياسات الاقتصادية القومية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.

الملاحظات الخاصة بالسادة رؤساء جلسات النقاش والمشاركين فيها والتي تم تقديمها في منتدى المشرعين ورجال الأعمال العرب والأفارقة تحت شعار " الاستثمار في أفريقيا يؤتي ثماره " - فندق شيراتون –أديس أبابا- إثيوبيا ١-٢اغسطس ٢٠١٥ م

ينطوي هذا المنتدى (الذي يقتصر حضوره على السادة المدعوين فقط) على ثلاث جلسات يطلق عليها جلسات المائدة المستديرة، وسوف تكون هذه الجلسات حصرية وغير رسمية ، حيث أنها تمثل فرصة لمناقشة القضايا الأكثر إلحاحا فيما يتعلق بتعزيز التبادل التجاري بين منطقتي أفريقيا والعالم العربي، كما أنها تعكس مدى استعدادنا للتداول حول جملة من الأهداف التنموية الجديدة في ظل النمو الاقتصادي المطرد الذي تشهده أفريقيا، إضافة إلى رغبتنا في استكشاف أسواق اقتصادية جديدة ودراسة التحولات التي تؤثر بشكل كبير على عملنا. وسوف يجد المشاركون متسعا من الوقت لعقد هذه الاجتماعات، ناهيك عن أن استراحات الشاي سوف تمنح السادة المشاركين فرصة كافية لإجراء مداولات ونقاشات ثنائية، إلى جانب عقد اجتماعات أخرى على هامش المنتدى.

جلسات الطاولة المستديرة -

انعقدت جلسات الطاولة المستديرة لمدة ساعتين حيث تم أثناء هذه الجلسات إجراء حوارات هادفة تتعلق بالقضايا الأكثر إلحاحا فيما يتعلق بتعزيز الاستثمار والتبادل التجاري بين الدول العربية والإفريقية ، وخضعت هذه الحوارات لإشراف السادة رؤساء الجلسات. علاوة على ذلك فان هذه الجلسات كانت عبارة عن نقاشات قصيرة في صورة حوارات موجزة حول مختلف القضايا المحورية التي تتصدر أجندة السياسات المتعلقة بعالم التجارة والاستثمار.

الجلسة الأولى : الدوافع الحقيقية الخاصة بأجندة التجارة بين أفريقيا والعالم العربي وآلية تعزيزيها

أسئلة تبحث عن إجابة

- ما هي الوسائل العملية اللازمة لخلق ظروف

مواتية لتسهيل الاستثمار وتعزيز التبادل التجاري بين أفريقيا والعالم العربي؟

- ما نوع الدعم الذي يمكن تقديمه للقطاع الخاص ، إضافة إلى آلاف الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تبحث عن فرص استثمارية في كل من أفريقيا والدول العربية فيما يتعلق بمسألة الاستفادة المتزايدة من السوق المفتوحة؟

- هناك فرصة كبيرة لتعزيز التجارة والاستثمار (وخاصة في مجالات التصنيع والسياحة والعقارات والاتصالات والنقل الخ) بين الدول العربية والأفريقية.وعليه فما هي العقبات والتحديات الرئيسية التي تواجه رجال الأعمال في هذا المجال، وكيف يمكن التغلب عليها؟

الجلسة الثانية : إنشاء سوق اقتصادية كبرى وخلق المزيد من الفرص الاستثمارية وخاصة في قطاع الزراعة بهدف دفع عجلة التكامل العربي الأفريقي

أسئلة تبحث عن إجابة :

- كيف يمكن أن تقوم الدول الأفريقية والعربية مجتمعة بحماية أمننا الغذائي؟

- كيف يمكن أن يؤثر موقع الشرق الأوسط على قطاعات الزراعة التجارة والصناعة في كل من شرق أفريقيا والدول المنضوية في إطار السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) ؟

- لماذا تعتبر مسألة الاستثمار في دول شرق أفريقيا بما في ذلك إثيوبيا والسودان ومصر فكرة جيدة ومستحسنة؟

-إلى أي مدى هناك حاجة لإحداث تحول في العمليات التجارية والاستثمارية الحالية بهدف مواجهة التهديدات المتعلقة بالأمن الغذائي؟

الجلسة الثالثة : ما الذي ينبغي عمله من اجل تعزيز مستوى الاستثمار الأجنبي في أفريقيا؟

أسئلة تبحث عن إجابة :

- لوحظ أن استثمارات القطاع الخاص تؤثر بشكل اكبر على النمو الاقتصادي مقارنة باستثمارات القطاع الحكومي ، وربما يعزى ذلك إلى حقيقة إن استثمارات القطاع الخاص تعد أكثر كفاءة ، ناهيك عن أنها تعتبر اقل ارتباطا بدوائر الفساد في بعض البلدان . وعليه فكيف يمكن للدول الإفريقية العمل على تحسين بيئتها الاستثمارية والتجارية بهدف جذب الاستثمار العربي؟

- هناك عدد قليل نسبيا من الشركات الاستثمارية العربية الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال تصنيع المنتجات الزراعية وإنتاج السلع الصغيرة والثانوية في أفريقيا، فكيف يمكن إحداث تحول في هذا المجال؟

- إلى أي مدى تقوم الحكومات العربية والأفريقية بتشجيع ودعم الشركات والمؤسسات المالية بهدف تعزيز مستوى الاستثمار وتحسين نوعية ومستوى التعاون العربي الأفريقي؟

-تلعب السياحة دورا كبيرا في دعم الاستراتيجيات الإنمائية للدول الأفريقية، ونتيجة لذلك هناك الكثير من الجهود التي تبذل في سبيل جذب المستثمرين العرب للاستثمار في هذا القطاع، فما الذي يمكننا القيام به لجذب المستثمرين والسياح إلى أفريقيا؟

ملخص ورقة العمل " اثر تغير المناخ على التنمية الاقتصادية في أفريقيا والعالم العربي " والتي أعدها السيد/ يوسف احمد في اللقاء التشاوري –أديس أبابا ٢٠١٦م

يأتي تنظيم هذا اللقاء التشاوري من قبل رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي (اسيكا) إيمانا منها بأهمية تبادل الأفكار والرؤى حول العديد من القضايا المتعلقة بالساحتين الإقليمية والدولية ، وقد خصص هذا اللقاء لمناقشة التغير المناخي والتحديات التي يفرضها على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والسلام ، كمساهمة منها تضاف إلى المساعي المشتركة الراهنة الهادفة إلى معالجة آثار تغير المناخ ومن اجل تنسيق الجهود والالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية ، فضلا عن التحضير لتنفيذ خطة عمل التخفيف والتكيف مع آثار المناخ في المستقبل .

وتعد قضية المناخ واحدة من ابرز التحديات التي يواجهها العالم بشكل عام و البلدان العربية والأفريقية بشكل خاص في وقتنا الراهن . وعلى الرغم من أن العديد من البلدان قامت باتخاذ بعض التدابير لمعالجة آثار تغير المناخ . إلا أنه تم اتخاذ هذه التدابير جزافا مع وجود تباين في السرعة والجهود والنتائج.

لقد أضحت مسالة تغير المناخ قضية حياة وموت وبات من الضروري إعادة النظر في هذه القضية ومراجعتها بجدية من اجل تأسيس خطة عمل مدروسة وعمل سياسة واضحة وتنسيق الجهود لتنفيذ هذه الخطة ، وذلك لوجود دواعي

مترابطة تلاءم التطورات الديناميكية المتسارعة حاضرا ومستقبلا وتعالج الآثار السلبية لتغير المناخ في أفريقيا والعالم العربي ومن ضمن هذه الأسباب ما يلي :

١- حظيت اتفاقية باريس بشان المناخ بإجماع عالمي وترتب عنها التزامات جادة لمعالجة قضية تغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة التي تعتبر عاملا رئيسيا في تغير المناخ .

٢-خلافا لغيرها من الاتفاقيات العالمية ،فان اتفاقية باريس تتطلب خطة عمل خاصة والتحقق من انبعاث غازات الدفيئة بشفافية ومسؤولية ،

كما وعدت الدول الغنية بمساعدة الدول النامية على تمويل انتقالها إلى الطاقات النظيفة وبناء الاقتصاد الخالي من الكربون ومساعدتها على التكيف مع تغير المناخ.

٣-الزيادة المتفاقمة في التغيرات المناخية التي تحدث كل عام منذ اتفاقية باريس .

٤-المفارقة الكبيرة وغير العادلة في طبيعة الوضع القائم والمتمثل في أن الدول الغنية / المتقدمة هي سبب هذه المشكلة (انبعاث غازات الدفيئة) ، في حين أن الدول الفقيرة / النامية تمتص ما نسبته ٨٠٪ من عبء الغازات السامة المنبعثة مع أنها تساهم بنسبة ٨ ٪ فقط من هذه الانبعاثات .

٥-إن شعوب أفريقيا والعالم العربي التي تعتبر أكثر عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ كونها شعوب فقيرة ، تعيش في مناطق قريبة من خط الاستواء ومناطق تتميز بارتفاع درجة الحرارة فيها وتتعرض للآثار السلبية لتغير المناخ ، على الرغم من أنها من اقل الشعوب مساهمة في هذه الانبعاثات ، إلا أنها أكثرها عرضة لآثارها .

٦-هناك حاجة ملحة وعاجلة بان تتضافر الجهود العربية – الأفريقية من اجل التنسيق لعمل مشترك فيما يتعلق بمسالة التخفيف والتكيف مع آثار تغير المناخ ، وحماية التنمية الاقتصادية في المنطقة .

٧-وجود خطة عمل مشتركة يتماشى مع قرار الإعلان العربي الأفريقي الثالث في الكويت (٢٠١٣ م) والاتفاقية السابقة بشان إستراتيجية الشراكة والعمل المشترك ، وبالتالي فان خطة العمل المشترك من شانها أن تشجع عملية الاستثمار في المنطقة وتصب لصالح توحيد الجهود الرامية إلى التصدي لآثار تغير المناخ .

١-هدف ونطاق ورقة العمل :

تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتقييم آثار تغير المناخ على التنمية الاقتصادية في أفريقيا والعالم العربي وتحديد التدابير اللازمة للتخفيف والتكيف ، كما تقترح بعض الآليات من اجل إعداد خطة عمل مشترك بحيث يتم تنفيذها بشكل تعاوني .

مجال العمل :

إن مجال هذا العمل واسع جدا ومعقد أيضاً ، حيث يتناول آثار تغير المناخ واليات التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية في منطقتي أفريقيا والعالم العربي اللتان تتألفان من ٧٧ بلدا ، ويحث على استعراض ومراجعة كافة عوامل السوق الكمية وكذا المكونات الكمية غير المرتبطة بالسوق والتي تتعلق بآثار تغير المناخ على النمو الاقتصادي ويتكون – من بين أمور أخرى – من **المهام الخمس الرئيسية التالية :**

١-مراجعة الوثائق المتاحة المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية العامة.

٢-تقييم التطورات العالمية والاتفاقيات والخبرات بهذا الخصوص .

٣-دراسة تشخيصية للأوضاع القائمة والمشاكل والظروف في البلدان العربية والأفريقية فيما يتعلق بآثار تغير المناخ.

٤-تحديد وتحليل العناصر الرئيسية لآثار تغير المناخ على التنمية الاقتصادية في منطقتي أفريقيا والعالم العربي .

٥-تقديم توصيات تتعلق بمجالات وآليات التعاون اللازمة من اجل تعزيز العمل العربي -الأفريقي المشترك والمضي به قدما.

ملخص ورقة عمل حول التنمية المستدامة مقدمة للقاء التشاروي للرابطة – اديس ابابا - في الفترة ٢٠ ـ ٢١ مايو ٢٠١٧م من قبل السيد / نغوزي زويدي منتدى السلام والتنمية والديمقراطية (مؤسسة فكرية)

ينبغي أن يكون الإنسان محور أي جهد يبذل في سبيل عملية التنمية المستدامة شريطة توفر عامل الإستقرار في النظام الطبيعي الذي يعتمد عليه الإقتصاد والمجتمع البشري . وعليه فإن التنمية المستدامة تعرف على أنها الممارسة التي تقوم على الحفاظ على القدرة الإنتاجية دون المساس بالنظام الطبيعي أو تعريضه للخطر . وتعتمد الدول العربية والأفريقية ذات الكثافة السكانية الكبيرة على الإنتاج الزراعي والثروة السمكية والرعي والتجارة والعمالة كوسيلة للعيش وكسب الرزق متى ما توفر الأمن والإستقرار .

بيد أن جملة من العوامل التي تشمل التعرية والتغير العكسي للمناخ والجفاف قد أثرت بشكل سلبي على إنتاج الغذاء على نحو لا يحقق الإكتفاء الذاتي . ان فقدان التربه والمواد الغذائية نتيجة لعوامل التعرية والإنخفاض المتفاقم والخطير في مستويات الرطوبة نظراً لسوء إستخدام البيئة قد أدى وبشكل متزايد إلى تقليص الإنتاج الزراعي الذي أصبح لا يكفى بالكاد لسد حاجة الأسر من المواد الغذائية ، كما أن حجم الثروة الحيوانية الذي كان يمثل مصدراً أساسياً لكسب الأصول الموجودات لقرون مضت قد أنخفض هو الآخر بسبب إختفاء مناطق الرعي ناهيك عن الجفاف ونضوب الموارد المائية وظهور انواع مختلفة من الأمراض نتيجة لإختلال التوازن البيئي والطبيعي .

علاوة على ذلك فإن انعدام الطاقة الكافية واللازمة لتغطية احتياجات التدفئة والطبخ يعني الاعتماد بشكل شبه كامل على الغابات الطبيعية الأمر الذي يؤثر بشكل عكسي على النظام البيئي والحيوي . وتعاني النساء بشكل خاص من هذا الوضع حيث يضطرن للبحث عن الحطب ويقطعن مسافات طويلة عبر غابات الأشجار التي أصبحت في طريقها إلى الإختفاء وبشكل مستمر . إن الدول الغنية بالنفط والغاز يمكن أن تسد هذه الثغره من خلال تغطية إحتياجات المجتمع من هذه السلع ولعب دور هام في معالجة الآثار الناجمة عن المشاكل المتعلقة بالطاقة في القارة الأفريقية .

ولا يزال التصنيع في أفريقيا في مرحلة النمو والتطور مقارنة بالنمو المتزايد في عدد السكان الأمر الذي يحتم أن يكون هناك تكافؤ وتناسب بين النمو السكاني والتطور الصناعي . ولسوء الحظ فإن القارة الإفريقية والعالم العربي يعانيان بل ويدفعان ثمناً با هظاً نتيجة للأنشطة الصناعية التي تقوم بها الدول الصناعية الكبرى والتي تؤدي إلى تلوث الهواء والبيئة نتيجة لإنبعاث غازات الدفيئة .ويمكن أن تكون عملية تصنيع الأغذية صمام أمان للبيئة المنهكة وكخيار بديل

لكسب الرزق بالنسبة للفقراء . ويمكن أن تستفيد الدول الأفريقية أيما استفادة من عملية معالجة قصب السكر والبن والكاكاو والقطن وبذور الزيت والجلد الخام ومنتجات الأعشاب والتوابل والزهور وغير ذلك حيث تزخر أفريقيا بالموارد الطبيعية والمعادن المناسبة للتصدير ومع ذلك تظل من أفقر قارات العالم . كما أن صناعة البناء والتعمير تمثل فرصة إستثمارية أخرى للشركاء في الوطن العربي . وهناك فرص أخرى مولدة للدخل في العالم العربي وأفريقيا مثل عوامل الجذب السياحي التي تشمل التراث الطبيعي والثقافي الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز عملية التنمية المستدامة . هناك فرص هائلة تزخر بهما المنطقتين العربية والأفريقية وهي بحاجه إلى أن يتم تطويرها بشكل أكبر وإيلائها إهتمام أكبر حتى تعود بالنفع على حياة البشر. وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من التحديات والتهديدات مثل التطرف وانتهاكات حقوق الانسان والانقسامات العرقيه والكراهية والفساد وهجرة الادمغة والتي يجب إيلائها اهتماماً كبيراً والعمل على معالجتها وايجاد حلولاً ناجعه لها في إطار زمني معقول.

الفصل الخامس

السلام وحل المنازعات

الفصل الخامس

السلام وحل المنازعات

تعاني منطقتينا العربية والإفريقية من فوضى عارمة ، إذ لا يكاد يمر يوم دون حرب أو ترويج للحروب والصراعات في هذا البلد أو ذاك . ومما لا شك فيه فان البرلمانيين يلعبون دورا محوريا في محاربة الفساد والحيلولة دون حدوث الصراعات ، وتعزيز التكامل الإقليمي .

ذلك لان البرلمان هو المؤسسة الأكثر قربا من واقع الناس وهمومهم من بقية الأذرع الثلاثة للدولة . وقد شكلت قضية إحلال الأمن وحل المنازعات إحدى القضايا الرئيسية التي اهتمت بها الرابطة . وفي هذا السياق فقد عقدت الرابطة عدة اجتماعات بهدف المساهمة مع ما يبذله الآخرون من جهود لإحلال السلام في مناطق أفريقيا والعالم العربي وقد صدرت عن تلك الاجتماعات العديد من التوصيات الهامة حول ما يمكن عمله للمساهمة في جهود السلام وحل المنازعات .

ملخص ورقة العمل " الدروس المستفادة من النزاعات ووسيلة حلها في كل من، سوريا، العراق، مالي، مصر، جمهورية أفريقيا الوسطى، اليمن، ليبيا" إعداد وتقديم: الدكتور سامي الخوالدة في اللقاء التشاوري المنعقد في عمان – الأردن - ٢٠١٤ م

صراعات هنا وهناك، قتال وقتلى، أنظمة وجماعات، شيعة وسنة، مسلمون يقتلون المسيحيين،مسيحيون يقتلون المسلمين، كل هذا، تارة باسم الدين أو المذهب، وتارة باسم القومية، تحت شعارات جهادية ومناداة بالوطنية، وشهداء تنتظرهم الجنة من كل الأطراف.

أصبحت النزاعات داخلية في كل بلد من البلدان مثل سوريا، العراق، ليبيا، اليمن، مالي، مصر، أفريقيا الوسطى، قبل هذا النزاع كان النزاع عربي صهيوني، بين المعتدي والضحية، بين صاحب الأرض والمحتل، كان النزاع والصراع بين دول.

طال النزاع وتعاقبت على حله المبادرات وتدخلت بحلوله دول، وبقيت الغلبة للقوة العسكرية المنظمة. مضى عليه ما يزيد على ستون عاما. شعب عربي مشرد، وأرض محتلة من قبل جماعات جاءت من الشرق والغرب لتحتل الأرض باسم الدين والعقيدة والمعتقد، لتبني دولة الصهيونية السرطانية في الجسم العربي مدعومة بمساعدات دولية لتتمكن من الثبات وإثبات الوجود على أراضي الغير.

في بدايات العام ٢٠١١ تحركت بعض شعوب عربية ضد أنظمة الحكم فيها للتخلص من الشعور بالظلم مما أدى إلى ظهور ما سمي بالربيع العربي، شعوب ثارت وشعوب أرادت أن تثور مما أدى إلى بروز تنظيمات وأفراد وشخصيات حاولت قطف ثمار هذه الثورات.

وبررت الوسيلة بالغاية، مما فتح المجال لقوى الاستعمار الأجنبي لاستغلال هذه الجماعات للعبور نحو مصالحها وإعادة انتشارها في المنطقة، فقامت بتغذية هذه الصراعات مختفية وراء كل مذهب وتنظيم ومن خلف كل طالب للمساعدة، فتحول الصراع الدولي إلى صراع مذاهب وأديان، ومعتقدات وصراع أحزاب وجماعات، كلها تحمل السلاح وكلها تحارب بعضها بعض وكلها تتلقى السلاح والتمويل ليستمر القتل، والتشريد، والدمار.

أصبح القتل والتنكيل بين أبناء الشعب الواحد، وبين المسلمين أنفسهم تحت شعار الله أكبر.

أصبح المسلم يعتدي على المسيحيين كما حدث للأشوريين في شمال العراق، وأصبح المسيحي يعتدي على المسلم وينكل به، كما حصل في بورما ومالي وأفريقيا الوسطى، وأصبح السني يقتل الشيعي والشيعي يقتل السني كما حصل في سوريا والعراق، وأصبح المصري يقتل المصري للمعتقد

وللفوز بالسلطة.

صراعات، ونزاعات بين طوائف ومذاهب تتغذى من عدو الماضي، كلها تتلقى السلاح، وكلها تتلقى الدعم لتستمر على الأرض وليستمر القتل والدمار، كر وفر، قتلى بالألوف من كل جانب، وكل جانب يتلقى الدعم المعنوي عبر محطات إعلامية وجهت لتشد من عزم وعزيمة كل طرف من أطراف هذه النزاعات، مما أدى إلى ضياع البوصلة العربية، وأصبحت الشعوب العربية بين هذا وذاك وأصبح المواطن العربي يقف في وجه أخيه ابن أمه وأبيه، متأثرا بما يسمح وبما يرى عبر وسائل الإعلام التي خصصت لتغذية هذه النزاعات وبهذا تحولت النزاعات الدولية إلى نزاعات طائفية أو دينية أو إقليمية تقف خلفها ذات الدول الطامعة بهذه المنطقة.

والأدهى والأمر إلزام بعض دول المنطقة بدفع فواتير هذه الحروب والصراعات، وبهذا وجد عدو الأمس أسواق جديدة لتسويق مصوغاته الحزبية.

سبل الحل للخروج من هذه الصراعات:

١-الابتعاد عن الاختلافات الفكرية والعقائدية.

٢-وأد العنف ورمي السلاح والجلوس إلى مائدة التفاهم.

٣-التوجه نحو وحدة المصير في هذه الدول.

٤-الخروج بمشروع سياسي إستراتيجي مقاوم بكل أبعاده السياسية والاجتماعية، والثقافية والاقتصادية يهدف إلى كسر حلقة التبعية.

٥-بناء حركة تحرر وطنية في هذه الدول تقوم على السلمية وعبر قنوات ديمقراطية حقيقية.

٦- تحرير الثروات.

٧- تحرير الإرادة السياسية من الهيمنة الأجنبية.

٨-التوجه لإنتاج خطط تنموية وطنية حقيقية.

٩- عبر التكامل العربي الإسلامي، فلا عروبة بلا إسلام ولا إسلام بلا عروبة، والعودة إلى الرسالة الربانية إذا أنزل القرآن باللغة العربية.

١٠-وحدة الصف العربي مسلمين ومسيحيين أمام قوى الاستعمار والاحتلال.

١١-وقف تدخل بعض دول المنطقة بشؤون هذه الدول.

ملخص ورقة عمل " تغير المناخ والأولويات الأمنية في أفريقيا والشرق الأوسط "المقدمة إلى اللقاء ألتشاوري للرابطة الذي انعقد في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في الفترة ٢٦ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦م من قبل البروفسور تشارلز وكيجي- معهد دراسات السلام والأمن -جامعة أديس أبابا - أثيوبيا

تمثل الآثار العكسية لتغير المناخ أحد أكبر التحديات التي تواجه أفريقيا والشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين . وقد أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عامي ٢٠٠٧م - ٢٠٠٨م تحت عنوان "مكافحة التغير المناخي : الأمن البشري في عالم منقسم" ، أشار إلى حقيقة مرة وصعبة مفادها بأن استنفاذ غازات الدفيئة التي تمثل السبب الرئيسي لتغير المناخ والاحتباس الحراري يحدث بشكل غير مسبوق كما لو لم يتم اتخاذ إي إجراء للحد من هذه الظاهرة، ونفس الكلام ينطبق على المخاطر الكبيرة والآثار غير المتوقعة لتغير المناخ (تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٧م / ٢٠٠٨م). ولكي لا أتهم بإشاعة الخوف دعوني أشاطركم بعضاً من جوانب الواقع الكئيب والمرير الذي سببته ظروف التغير المناخي في كافة أرجاء العالم على وجه العموم وفي أفريقيا والشرق الأوسط على وجه الخصوص :-

- الدخان الكثيف في نيودلهي والذي يحول دون ذهاب الأطفال إلى مدارسهم .

-تسارع وتيرة التصحر البيئي في مناطق كثيرة من الحزام الساحلي الصحراوي في أفريقيا وكذا الجفاف والمجاعة في شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي نتيجة لغاز النانو .

-ارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات الذي يهدد سكان بلدان الجزر والمجتمعات الساحلية.

إنني أيها السادة أعضاء مجالس الشيوخ الموقرون وكذا السادة المشاركون أسعى من خلال هذه الورقة الموجزة إلى لفت كريم عنايتكم إلى التحديات الكثيرة التي تفرضها ظروف تقلب المناخ ، والأهم من ذلك إنني أسعى إلى إثارة بعض المسائل المتعلقة بالتداعيات المزعجة لتغير المناخ وتأثيرها على الأمن والسلام والاستقرار في أفريقيا والشرق الأوسط .

وعليه فإذا كان الشك لا يزال يساور أعضاء هذه الغرف التشريعية المبجلة فيما يتعلق بالعلاقة التي أقر العلماء والباحثين بوجودها بين المناخ والبيئة وانعدام الأمن والاستقرار، فإنه قد حان الوقت ليس فقط لإزالة الغشاوة التي رانت على أبصارنا بهذا الخصوص ،وإنما لنعد أنفسنا كي نبدأ في التفكير بأفضل الآليات التي يمكن من خلالها تقديم العديد من المعالجات التي تقع ضمن صلاحياتنا كمشرعين بهدف مجابهة التحديات التي تواجه حكوماتنا ومواطنينا .

ورغم الظروف المناخية التي نشهدها فإن هناك الكثير من الناس الذين يعتقدون ـ بل ويتصرفون بناء على قناعة مفادها أن ظاهرة الاحتباس الحراري المرتبطة بتغير المناخ هي عبارة عن فكرة أسطورية تم حبكها بشكل جيد وأن العلماء والباحثين قد سوقوا لنا دمية تتمثل في حقائق وأرقام مرعبة توحي بقرب قيام الساعة.

بيد أن اجتماعنا هذا يتزامن مع صدور تقرير عن منظمة الأرصاد العالمية يشير إلى أن عام ٢٠١٦م ربما يكون أول عام تجاوز سقف درجة الحرارة المحدد ب ١،٢ درجة مئوية بشكل يفوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية ، بمعنى أن مستوى درجة الحرارة يقترب بشكل خطير من الهدف الذي رسمته اتفاقية باريس حول التغير المناخي والذي حدد بواقع ١،٥ درجة مئوية . وبينما بقيت الانبعاثات البشرية من غاز ثاني أكسيد الكربون ثابتة لم تتغير ما بين عامي ٢٠١٤م ، ٢٠١٥م ،فإن تغير الطقس الناتج عن غازات النانو قد تتسبب في حدوث ارتفاع نسبة هذا الغاز في الغلاف الجوي .

ووفقاً للهيئة العالمية المعنية بالانبعاثات الغازية فقد شهد العالم تحول جوهري حيث شهد أكبر ارتفاع في نسبة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون

في الغلاف الجوي منذ ما قبل الثورة الصناعية . وفي الواقع فإنه من الواضح أننا نقترب بسرعة من الحد الأعلى لدرجة الحرارة المحدد بـ ٢ درجة مئوية والذي لو تم تجاوزه حسب تحذير تقرير التنمية البشرية للعامي ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م ،فإن العالم سوف يعاني من حدوث أضرارا بيئية يصعب معالجتها . وعليه فإذا لم يتم اتخاذ خطوات جريئة مصحوبة بالتزامات كاملة وليس مجرد التزامات ضعيفة ورمزية فإن مصير وقدر العالم عموماً وأفريقيا والشرق الأوسط خصوصاً فيما يتعلق بمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية سوف يكون محفوف بالمخاطر .

ومن المعلوم أن التغير المناخي في معظمه يعتبر كارثة ناجمة عن الأنشطة البشرية ونتاجاً لعدم التزامنا بمسئوليتنا كمواطنين وحكومات تجاه الطبيعة حيث أننا نقوم باستنزاف البيئة دون أن نفكر أو نقوم باتخاذ آية إجراءات من شأنها أن تعيد إليها توازنها وعافيتها . علاوة على ذلك فإن التغير المناخي يعكس نشاطات بشرية وخيارات غير متزنه وهذه النشاطات تمثل إشارة واضحة على تهورنا في تحقيق التنمية على النحو الذي يؤدي إلى إثراء حفنة من الناس بينما يوغل في إفقار الغالبية العظمى من السكان. وعليه فإنه ينبغي

علينا النظر إلى تناقضات تغير المناخ التي نواجهها اليوم على أنها جزء لا يتجزأ من النهب الذي نقوم به لثروات وخيرات الأرض دون أي ذرة اعتبار أو احترام للأخلاق والمعايير ومبدأ استدامة الموارد الطبيعية . وعليه فهناك محاذير وإشارات تحذيرية ينبغي وضعها بعين الاعتبار. إنني على يقين بأنكم تتذكرون الرجل الانجليزي ر.توماس مالثس الذين عبر قبل أربعة قرون تقريباً- وتحديداً عام ١٧٩٨م- عن قلقه تجاه النمو الكبير والمتسارع للسكان الذي يقابله انخفاض كبير في طاقة التحمل الخاصة بالبيئة(كمية الموارد) . وقد كان مالثس محقا في توقعاته حينما حذر بأنه إذا لم يتم اتخاذ إجراءات صارمة لخفض نسبة النمو السكاني فسوف يأتي على العالم زمن يتعرض فيه التوازن الدقيق للطبيعية وكذا الوجود البشري للخطر. وقد رأينا مؤخراً العديد من المؤيدين لنظرية المالثوسية في الأوساط الأكاديمية ومؤسسات صنع السياسات العامة الذين كانوا بمثابة أصوات مرتفعة ومدوية في البرية معلنين عن قدوم حقبة من الفوضى

إذا فشلنا في الاعتراف والاهتمام اللازم بقضايا تغير المناخ . صحيح أن عالمنا قد شهد العديد من الاكتشافات العلمية البارزة في جميع نواحي الحياة تقريباً ابتداء من الطب ووصولاً إلى غزو الفضاء. ويبدو أن جيلنا قد اضاع الكثير من الوقت الذي قضيناه في البحث عن التطور العلمي ، كما أننا فشلنا في الاعتراف بأن هذا التطور يمكن أن يوصلنا إلى آفاق بعيده لأن الأرض ومعظم مواردها تعتبر ثابتة وغير متجددة وبالتالي فإنه من المستحيل أن نستغل هذه الموارد بشكل يتجاوز الكميات والمقادير المتاحة منها في كوكبنا .

ومن خلال محاولتنا المستمرة في تحقيق التقدم المادي المرتبط بالحداثة فإننا نواجه المأساة التقليدية التي يطلق عليها مأساة المشاع ، حيث أن الجميع يأمل في استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها الأرض لكن لا احد يبذل أي جهد يذكر في سبيل المحافظة عليها والاهتمام بها .

وقبل ستة عقود من الزمن نص ميثاق الأمم المتحدة بشكل صريح على الحاجة إلى التزام عالمي بالعمل على تعزيز التطور الاجتماعي وتحقيق مستويات معيشية أفضل وبحرية أكبر ، وقد تم تجديد هذا التعهد عندما قامت حكومات العالم بعقد لقاء آخر في نيويورك لغرض تبني إعلان الألفية الذي شدد مرة أخرى على ضرورة " تحرير رفاقنا من الرجال والنساء والأطفال من ظروف الفقر المدقع التي حطت من إنسانيتهم " (تقرير التنمية البشرية ، ص ١٧ ، ٢٠١٥م) . ولدي شعور بأنه إذا كان هناك شيء ما يهدد هذه الأولوية العالمية أو الطموح فإن تغير المناخ وما له من تداعيات بالغة الأثر ينبغي أن يأتي في الصدارة فيما يخص حرمان أفريقيا والشرق الأوسط من هذه الحرية .

وبخلاف القضايا الملحة الأخرى مثل انتشار السلاح والإرهاب وعدم استقرار الأسواق العالمية وتجارة المخدرات والهجرة وغيرها فإن الفضاء البيئي العالمي يتجاوز التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فبني البشر والنباتات والحيوانات يتشاطرون الغلاف الجوي ذاته للكرة الأرضية. وفي السياق ذاته فإن أفقر الدول الواقعة في منطقة ما يسمى بجنوب الكرة الأرضية تعاني اشد المعاناة من الآثار العكسية لتغير المناخ بشكل اكبر من الدول الغنية الواقعة في شمال العالم .

الفصل السادس

الثقافة

الفصل السادس

الثقافة

توطئة : بقلم الأمين العام المساعد للرابطة السيد / اكويم نكمجيكا

إن الثقافة تمثل أساس هوية الشعوب، حيث إن الشعوب التي تسمح بضياع ثقافتها سوف تفقد بالتالي هويتها أيضاً. ولا ريب إنه عندما يخسر المرء هويته فسوف يساوم على كل ما لديه ويفقد ثقته بنفسه.

ولقد مكّن التقدم التكنولوجي في وسائل الإعلام للعديد من الثقافات والولوج إلى كل منزل ومخاطبة كل أسرة، سواء اتفقنا مع محتوى تلك الثقافات أم لم نتفق. وفي ظل غياب البديل المناسب الذي يجذب اهتمام الأسر فأنها تنجذب تلقائياً إلى وسائل الإعلام الأخرى.

ومعلومٌ انه من خلال الحفاظ على تراثنا الثقافي وإحيائه يمكننا تحقيق أهدافنا التنموية، لأن الثقافة تمثل نقطة الانطلاق لتحديد احتياجاتنا الحضارية، كما أن الثقافة تؤثر بشكل مباشر على طبيعة نظرتنا لعلاقات العمل والإنتاج. والثقافة تمثل – أيضاً - الوعاء الحاضن لقطاعات تنموية واستثمارية عديدة كقطاع السياحة. فتطوير صناعة السياحة في أي بلد – على سبيل المثال – رهنٌ إلى حد بعيد بمحتواه الثقافي. وهذه الصناعة لا ريبَ أصبحت من أهم مصادر الدخل لبلدان عديدة في العالم. ولعل الجميع يدرك إن أفريقيا على وجه الخصوص والمنطقة العربية عموماً بحاجة إلى تلك الموارد.

وعلى الجانب الآخر، مما لا ريب فيه أن التوجه المشترك العربي الأفريقي نحو الاهتمام بتعزيز الجوانب الثقافية في مكون علاقات الطرفين سيشكّل رافداً قوياً للدفع بتلك العلاقات إلى آفاق أوسع؛ ذلك إلى جانب العوائد المباشرة التي يمكن أن يحققها كل الأطراف من إنعاش القطاع الثقافي في بلدانهم بصفة عامة.

ملخص ورقة العمل الموسومة " في النهضة الثقافية العربية الأفريقية: دور البرلمانات" والمقدمة من قبل الدكتور / الويز ميساجو ـ جامعة بوروندي في اللقاء التشاوري المنعقد في جمهورية بوروندي

خلفية تمهيدية :

يعود تاريخ التواصل بين أفريقيا والعالم العربي إلى ما لا يقل عن ٢٠٠٠ عام ويوجد في العالم العربي الذي نحن بصدد الحديث عنه الآن أحدى وعشرين دولة يقدر عدد سكانها بـ ٣٣٧ مليون نسمة .

ومن الناحية الجغرافية يشغل العالم العربي جغرافيه واسعة تمتد مسافة آلاف الكيلومترات ، حيث يحده البحر المتوسط وسلسلة جبال الطوروس والصحراء وكردستان وغرباً إيران . ويقع جزء من العالم العربي في القارة الأفريقية حيث يتألف من سبع دول تقع في منطقتي النيل والمغرب العربي وتمثل حلقة وصل بين العالم العربي وأفريقيا ومنطلقاً للتعاون فيما بينهما.

العلاقات العربية الأفريقية :

الحضور الأفريقي في العالم العربي :

في فترة ما قبل الإسلام كان الأفارقة يسافرون إلى قارة آسيا في إطار تجارة الرقيق ولكن أولئك الأفارقة لم يكونوا ليسافروا إلى آسيا كعبيد فقط وإنما كفاتحين أيضا .

وفي عهد النبي سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه)وصل إلى مكة جيش من كل من أثيوبيا والصحراء الأفريقية و عرب البادية وذلك لحماية طرق القوافل التجارية وحراسة أصحاب الجاه والنفوذ في مكة .

الحضور العربي في أفريقيا :-

كما لاحظنا آنفاً فإن المنطقة العربية وأثيوبيا تحتفظان بعلاقات متينة منذ القرنين الخامس والسادس أميلاديين . كما أن النبي محمد نفسه كان غالباً ما ينصح أتباعه المخلصين الذين كان يحرص على حمايتهم باللجوء إلى أثيوبيا كي ينجوا بأنفسهم من اضطهاد الوثنيين في مكة . ولكن تغلغل العرب في أفريقيا لم يحدث إلا بعد وفاة النبي محمد في العام ٦٣٢م. وبعد عشر سنوات تواجد العرب في أغلب المدن الهامة في شرق أفريقيا . وقد تم غزو مدينة دمشق عام ٦٣٦م بينما غزيت القدس عام ٦٣٨م أما الإسكندرية فقد تم غزوها عام ٦٢٤م . وابتداء من عام ٦٧٩م فصاعداً وصل العرب إلى ليبيا وتونس ، وفي القرن العاشر حصل تقدم كبير في تعريب منطقة المغرب العربي . بينما حصل هناك توسع باتجاه الجنوب ابتداء من مصر وليبيا وشمال أفريقيا . وفي القرن الثاني عشر أسس العرب مملكة كانم الإسلامية .

أسباب التغلغل العربي في أفريقيا :-

أن احد أسباب التغلغل العربي في أفريقيا يتمثل بالتأكيد في وجود رغبة لنشر الدين الإسلامي ألا أن ذلك لم يكن السبب الوحيد فقد كان العالم العربي باستثناء مصر ـ التي كانت تعتبر منطقة زراعية ـ يتألف بشكل كبير من تجمعات بدوية منظمة تعمل في التجارة حيث كانت قوافلها تقطع مسافات كبيرة ،

و كانت التجارة تركز بشكل كبير على الاتجار بالذهب من أعالي السنغال ومنطقة اشاتت ، وكانت القوافل التجارية تقوم بنقل السلع والبضائع إلى الإمبراطورية الرومانية وأوروبا الوسطى والشرق القديم والعالم العربي حتى تم اكتشاف القارة الأمريكية . وكانت الصادرات تشمل العاج والصمغ والعطور و التمور والملح والملابس والخيول والنحاس وقضبان الحديد والأسلحة .

العلاقات العربية الأفريقية :-

العلاقات الدينية والثقافية :-

لقد كان انتشار الإسلام في أفريقيا يمثل احد أهم النتائج الهامة التي تمخضت عن التواصل بين العرب والأفارقة حيث أن الاستعمار لم يعق انتشار الإسلام الذي وصل إلى عدة مناطق في الساحل الأفريقي وكان له أثره ودوره البارز في صون النظام الاجتماعي وتحقيق التقدم والازدهار .

تقوية عرى التكافل :-

لقد ساهم المسلمون الذين وصلوا إلى أفريقيا بأعداد كبيرة بشكل كبير في تأسيس علاقات ثقافية ودينية مع العالم العربي وهي علاقات شكلت أساسا للتعاطف والتفاهم المتبادل إضافة إلى تقوية عرى التكافل والتضامن بين المنطقتين التي ازدادت قوة وصلابة فيما بعد .

مجتمع المعرفة :-

لقد كانت هناك علاقات وارتباطات معرفية بين العلماء في ساحل أفريقيا والعالم العربي منذ أزمنة بعيدة ، حيث كان الأفارقة يتلقون

تعليمهم في جامعة الأزهر في القاهرة وجامعات أخرى في العالم العربي . وتعتبر الجامعات المغربية وجهة مفضلة يقصدها الطلبة من مختلف مناطق أفريقيا . وقد قام العرب بدعم تحرير وانعتاق الأفارقة من أنظمة الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا ، كما أن الأفارقة بدورهم قاموا بدعم القضية العربية في الشرق الأوسط بشكل علني . وهناك شعور عام في أن التجارب العربية الأفريقية المتشابهة وكذا العلاقات الثقافية ووضع الشعوب العربية الأفريقية التي ترزح تحت الهيمنة الدولية يمكن أن تشكل منطلقاً وأساساً قوياً للعلاقات المستقبلية بين المنطقتين المتجاورتين .

كما أن الإسلام دين يناهض بكل قوة وحزم مسألة التمييز العنصري .

التضامن إزاء وجود صراعات :-

يتنبأ بعض المراقبين أن العلاقات العربية الأفريقية يمكن أن تواجه تحديات خطيرة في المستقبل وذلك لدى توافر حلول للمشاكل التي ساهمت في إيجاد نوع من التضامن بين المنطقتين . وفي الواقع فإن التحالف السياسي الطويل الأمد بين المنطقتين سوف يعتريه المزيد من الضبابية وخصوصاً بين الدول التي كانت مهتمة بتأسيس علاقات فيما بينها نتيجة وجود عدو مشترك لها . فأعداء اليوم يمكن أن يصبحوا بسهولة أصدقاء المستقبل .

شراكة أكثر توازناً :-

إن من أخطر التحديات التي تواجهها تلك

التحديات :

الرق والعبودية :

كما لاحظنا آنفاً فإن الجانب المظلم في تاريخ العلاقات العربية الأفريقية يتمثل في انخراط العرب في تجارة الرقيق ، ولكننا غالباً نميل إلى إغفال حقيقة أن الإسلام يحرم العبودية ويعتبرها ضمن الممارسات المؤسفة التي تم التغاضي عنها .

العلاقات يتمثل في محاولة احد الطرفين الهيمنة على الأخر . فقد يروق للعالم العربي ذي القوة الاقتصادية الكبرى السيطرة والهيمنة على الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقية والمجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة وبقية المنظمات والمؤتمرات الدولية ، حيث يتهم العرب بمحاباة الدول الأفريقية ذات الغالبية

المسلمة فيما يتعلق ببرامج الدعم الاقتصادي . ومع تفهم تعاطف العرب والمسلمين مع الدول الإسلامية في أفريقيا إلا انه ينبغي عليهم ألا يغفلوا حقيقة أن ثمان دول واقعة في شبة الصحراء الأفريقية يشكل المسلمون ما لا يقل عن ٥٠٪ من سكانها. وعليه فإن محاباة المسلمين بشكل كبير من قبل العرب سيجعل الدول العربية تجد نفسها معزولة عن عدد كبير من دول أفريقيا . وهناك قضية أخرى تستحق الاهتمام وهي مصير الأفارقة في بعض البلدان التي يكون فيها عدد السكان العرب كبيراً .

وقد أظهرت العديد من البلدان الأفريقية ذات البشرة السوداء تعاطفها مع السكان السود في جنوب السودان ودعم البعض انتفاضتهم . وأيضا يوجد عدد كبير من السكان السود في موريتانيا . إن قدرة العرب والأفارقة على العيش سوياً في انسجام ووئام في هاتين الدولتين له تأثير كبير على التعاون العربي الأفريقي .

دور البرلمان في تعزيز النهضة الثقافية العربية ـ الأفريقية :-

الهوية الثقافية :-

بناءً على التحليل الوارد أعلاه فإنه بإمكاننا الوقوف على دور البرلمانات في تعزيز النهضة الثقافية الأفريقية ـ العربية .

فكما نعلم ، فإن الهوية الثقافية جزءً من هوية الإنسان ، وترتبط عناصر الهوية الثقافية المتمثلة في التاريخ المشترك واللغة المشتركة ارتباط وثيقاً بوجود الدولة والدين المشترك . ولذا فإن البرلمانات مدعوة إلى تعزيز وتشجيع تلك العناصر التي تشكل أساسا للهوية الثقافية ويمكن لها أن تكون جسراً بين الشعوب المختلفة .

تعزيز الديانات وحماية الأماكن المقدسة :-

يعتبر الدين واحداً من ركائز الهوية الثقافية ، وعلى برلمانات أفريقيا والعالم العربي أن تسن تشريعات تضمن احترام الأديان والأماكن المقدسة وكذا حماية الثقافات الوطنية المختلفة .

تعزيز الحوار المجتمعي :-

في السياق ذاته ، هناك حاجه ملحة لتقوية جسور الحوار بين المجتمعات الأفريقية والعربية وكذلك أسس التصالح والتعايش المشترك وينبغي أن تلعب البرلمانات الأفريقية والعربية دوراً في سن التشريعات والقوانين والمساهمة في تطوير السياسات العامة التي تكافح وتناهض أي شكل من أشكال التمييز أيا كان نوعه أو طبيعته . وللبرلمانات الأفريقية العربية دوراً هاماً في تشجيع وتعزيز الوئام والانسجام ووحدة التنوع والتصالح بين الثقافات المختلفة وتعايش الشعوب مع بعضها البعض بثقافاتها وعاداتها المختلفة . وهناك حاجة في التأكيد على أهمية التنسيق بين الاتحاد البرلماني الأفريقي ـ العربي والمنظمات الدولية مثل اليونسكو والمنظمات الأفريقية ـ العربية غير الحكومية في مجال تشجيع التنوع الثقافي والحوار بين الحضارات .

ومن أجل الحفاظ على العلاقات التاريخية والثقافية والاجتماعية بين أفريقيا والعالم العربي فإن البرلمانات مدعوة إلى تشجيع دور المتاحف وتعزيز الوعي الثقافي واحترام كل الأديان والقيم والعمل على أيجاد أرضية مشتركة بين الحضارات من أجل معالجة التحديات التي تواجه البشرية .

تعزيز التواصل بين الثقافات :-

تعتبر العولمة مصدراً كبيراً للتواصل بين الأفراد وزيادة التفاعل بين الحضارات والثقافات في حين تعتبر أساسا للتحديات المتمثلة في الحفاظ على تنوع البشرية الحضاري والثقافي والفكري .

وينبغي على البرلمانات تشجيع التفاعل الثقافي للفاعلين الاقتصاديين و السياسيين في مجال التعاون الأفريقي ـ العربي ، لذا فإنهم سيصبحون على وعي وأدراك بمدى أهمية اعتمادهم على قيمهم وتوجهاتهم والفهم الأمثل لنمط سلوكيات وأفكار الشركاء الآخرين .

تشجيع التفاعل بين الثقافات :-

بدءاً من الفرضية القائلة بأن القدرة والكفاءة للتفاعل بين الثقافات تشمل ثلاثة أبعاد سلوكية مترابطة وهي عبارة عن أبعاد معرفية وعاطفية وتواصلية ولذا فإنه ينبغي على البرلمانات تشجيع مراكز التدريب المعنية بالثقافات بحيث يحصل من خلالها الدبلوماسيين ورجال الأعمال والطلاب والأطراف ذات العلاقة في القطاع السياحي ليس فقط على إرشادات لاكتساب المعرفة في هذا الجانب فحسب وانما أيضاً من خلال أعادة الهيكلة المعرفية ، لذا فإن فهم المبادئ والمفاهيم الأساسية للثقافات الأخرى سوف يجعل الحياة والعمل سهلا في البلد الآخر .

تعزيز المجتمع المعرفي :-

ينبغي على البرلمانات الأفريقية و العربية على المستوى الأكاديمي تشجيع البحوث وتدريس التاريخ والجغرافيا المتعلقة بشبه الصحراء الأفريقية والعالم العربي

وذلك بالتركيز على الإمبراطوريات والشعوب والشخصيات المشهورة الأفريقية والعربية التي تناقلها التاريخ والنضال الذي قادته أفريقيا من أجل التحرر وكذلك تدريس اللغات العربية والأفريقية الرئيسية في الجامعات العربية والأفريقية من قبل مثقفين عرب وأفارقة وتدريس متعمق للحضارات العربية والأفريقية في حين يتم التأكيد على مجالات التقارب بين أفريقيا والعالم العربي كمجتمعات معاصرة من وجهات نظر جغرافية و ديمغرافية وثقافية .

تأسيس إطار للتعاون بين الثقافات :-

يتم تشجيع البرلمانات الأفريقية ـ العربية على خلق إطار للتعاون والحوار بين الثقافات يمكن تحقيق ذلك بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تتعلق بالتعاون الثقافي وتعزيز الاتفاقيات القائمة التي من شأنها أن تشجع تبادل المنح الدراسية بين الدول الأفريقية والعربية وكذا دعم مكتبات المدارس وإنشاء مراكز ثقافية مشتركة وتنشيط كل القنوات الثقافية الأخرى مثل المعارض والمهرجانات والأسابيع الثقافية وعروض الأفلام والمخيمات الصيفية وتعزيز التفاهم بين الشباب العربي والأفريقي .

الخاتمة :-

تشكل الجغرافيا والتاريخ والعلاقات الثقافية والاجتماعية قاعدة قوية لبناء المجتمع ويستمد هذا البناء نبضه وجذوره الأساسية من الحقيقة التي مفادها ان الدول العربية والأفريقية لها قواسم مشتركة تتمثل في التاريخ الثقافي والاجتماعي الذي يرجع تاريخه إلى قرون عديدة وتحتل نفس المكانة في المحاصصة الدولية في سوق العمل وهي مكانه هامشية . ويجب على البرلمانات الأفريقية والعربية اتخاذ خطوات ملموسة لبناء مجتمع أفريقي ـ عربي حقيقي على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والوئام المتبادل .

لقد ولدّت العلاقات الأفريقية ـ العربية روابط ثقافية واسعة النطاق بين أفريقيا والشرق الأوسط ، ونجد اليوم أحفادا أفارقة ذوي أعراق مختلطة في بعض الدول العربية ، كما أن هناك سكاناً من أصول عربية في أفريقيا . ولذا فإن (بإمكان هذا التمازج) أن يعمل على تعزيز التفاهم بين الدول الأفريقية والعربية وتوفير قاعدة للنهضة الثقافية الأفريقية ـ العربية .

الفصل السابع

الديمقراطية وحقوق الإنسان

الفصل السابع

الديمقراطية وحقوق الإنسان

من الواضح أن النهج الديمقراطي بات أحد الملامح الأساسية لمعظم الأنظمة السياسية في البلدان العربية والأفريقية التي يندرج معظمها في إطار الدول الديمقراطية الناشئة، فيما يشكل هذا النهج أحد الاهتمامات الأساسية لعدد من الدول الأعضاء في الرابطة ، التي تأخذ في الاعتبار المحددات الثقافية والاجتماعية ، وتعمل جاهدة على ممارسة نوع من التطور المدروس في سياقها السياسي والاجتماعي والثقافي، وتحقيق إنجازات مهمة على هذا الطريق .

وفي هذا الإطار فإن مبدأ تعميق مفاهيم ومبادئ وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان يعتبران من أهم الأهداف التي تسعى الرابطة إلى تحقيقهما وفي

سبيل ذلك عقدت الكثير من الاجتماعات واللقاءات أكدت فيها على أهمية ترسيخ هذه المفاهيم في حياة الشعوب وستستمر الرابطة في نهجها هذا حتى تحقق الغاية المنشودة .

وتجسيداً لاهتمام الرابطة بتعزيز مبادئ ومعايير الديمقراطية في الدول الأعضاء أقامت الامانة العامة فعالية" يوم الرابطة للديمقراطية وحقوق الإنسان " في ٧ مايو / أيار ٢٠١٢م بصنعاء ،حيث عرض خلال هذا اليوم العديد من التجارب الخاصة بالممارسات الديمقراطية ، وبحضور العديد من الشخصيات البارزة ، والمسئولين من الدول الأعضاء .

من جهة أخرى ، وفي ذات اليوم ، وتجسيداً لالتزام الرابطة واهتماماتها بحقوق الإنسان ، عرض المشاركون تجارب الدول في تطبيق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في سياق إجراء رمزي لافت ، ومؤكد للجدية التي تتمتع بها الرابطة لجهة انشغالها بهذا البعد الحقوقي في الممارسة الديمقراطية للدول الأعضاء في الرابطة .

ولكي تزدهر وتنمو الديمقراطية فإنه لا بد من **تحسين شفافية المؤسسات العامة والمسائلة ومكافحة الفساد وتقريب الحكومات من شعوبها** وتحسين الكفاءة وحسن السلوك والاقتدار المهني وكذا تعزيز الديمقراطية بتعزيز التنمية المستدامة عن طريق التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ومكافحة الفقر والأمية وضمان المساواة بين أفراد المجتمع بدون تمييز .

ملخص ورقة العمل الموسومة " المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان " والتي قدمها الأستاذ بليغ المخلافي في يوم الرابطة للديمقراطية وحقوق الإنسان – ٢٠١٢ م

تم إضفاء الطابع الرسمي على مصطلح " المنظمات غير الحكومية " لأول مرة داخل منظومة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥م وإدراجه في المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة .

حيث تمنح المادة (٧١) المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الصلاحية لـ " عمل الترتيبات اللازمة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالقضايا المناطة بها في أطار الصلاحيات الممنوحة لها " .

وأخذت العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية طابعاً رسمياً أكبر عقب صدور قراري المجلس رقم ١٢٩٦ ، ١٩٩٦م اللذان حددا معايير الصفة الاستشارية للمنظمات الغير حكومية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة . وفي الوقت الذي كانت فيه المنظمات غير الحكومية أداة فاعلة في أدراج معايير حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م ، إلا أن عدد هذه المنظمات كان قليلاً كما أن تأثيرها كان محدوداً آنذاك . فقط أحدى وأربعون منظمة غير حكومية تمتعت بالصفة الاستشارية لدى المجلس عام ١٩٤٨م وعدد منها لحد الآن تصب جل اهتمامها على القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان .

ولكن ومنذ الستينات فإن المنظمات غير الحكومية وتأثيرها محلياً أو دولياً نمى باضطراد ، فما يقارب الـ ٥٠٠ منظمة غير حكومية حازت على الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام ١٩٦٨م وقد أرتفع هذا العدد ليصل إلى ١٠٠٠ منظمة بحلول عام ١٩٩٢م . وأشار البنك الدولي بأن أجمالي المساعدات الخاصة بالتنمية التي صرفتها المنظمات غير حكومية الدولية قد أرتفع عشرة أضعاف بين عامي ١٩٧٠ م و ١٩٨٥م ويقدر البنك الدولي أجمالي عدد المنظمات غير الحكومية المحلية في البلدان النامية بين ٦٠٠٠ و ٣٠،٠٠٠ منظمة وقد تنامي أيضاً تأثير هذه المنظمات سواء على المستوى المحلي أو الدولي .

وتعمل المنظمات غير الحكومية جاهدة من أجل النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها في جميع " إنحاء العالم وذلك من خلال وضع المعايير وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان ومحاولة التأثير من اجل وضع حد لهذه الانتهاكات .

دور المنظمات غير الحكومية :-

تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في تمكين الشعوب من معرفة حقوقها والكفاح من أجلها عبر حكوماتها وفي مجتمعاتها .

ولن يتأتى ذلك من خلال العرض النظري لحقوق الإنسان فحسب ، بقدر ما يتم من خلال تمكين الناس من التحدث عن قضاياهم العامة والعمل سوياً من أجل أبراز هذه القضايا ومن خلالها فإنهم يدركون قيمتهم كأشخاص ومن ثم المعاملات والفرص التي ينبغي أن يتم منحهم إياها هم وأسرهم واقرأنهم من أجل ضمان توفير حياة كريمة لهم .

وتوفر المنظمات غير الحكومية الوسائل التي تعين على البحث والتقصي والإدلاء بالشهادة والدفاع عن حقوق الإنسان من اجل تطبيق مبادئ حقوق

الإنسان داخل الأطر الاجتماعية الملموسة .

وتستطيع هذه المنظمات مساعدة الناس من خلال تعريفهم بحقوقهم وفهم مشاكلهم وكيفية التغلب عليها والعمل من أجل تحسين أوضاعهم . ولا يوجد هناك أي خطة تتحدث عن الكيفية التي تعمل بها المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز الاعتراف بحقوق الإنسان وتحقيق المبادئ المتعلقة بذلك داخل المجتمع والحكومة .

وتكرس بعض المنظمات الغير دولية جهودها بشكل مباشر في تسليط الضوء على المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان والدفاع عنها .

الفصل الثامن

اجتماعات السيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي

الفصل الثامن

اجتماعات السيدات البرلمانيات

تضمن البيان الختامي للمؤتمر الثالث للرابطة المنعقد في العاصمة السودانية – الخرطوم في الفترة ٢٤- ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨ م توصية بأهمية تشجيع مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية وحضورها

الفعاليات التي تنظمها الرابطة وان تكون هناك اجتماعات للسيدات الأعضاء في هذه المجالس في إطار أهداف الرابطة . وقد تم عقد الكثير من الاجتماعات للسيدات البرلمانيات ، كان آخرها في العاصمة المصرية القاهرة عام ٢٠١٥ م .

" التعاون العربي الأفريقي في مجال تعزيز وتمكين المرأة " ورقة عمل تم تقديمها في اجتماع السيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي – القاهرة - ٢٠١٥ م

١- مقدمة :

- تواجه المرأة الأفريقية والعربية العديدُ من التحدياُت مثلها مثل بقية النساء في بقاع العالم المختلفة بما يشُكل إقصاءها بصورة أكبر من عملية اتخاذ القرار والمشاركة الفاعلة في العمل السياسي والحصول على الدعم الكافي من حيثُ توفر الوسائل الثقافية والمادية والتعليمية والتحكم في الموارد التي تعينها على القيامُ بأنشطتها التنموية التي ترتكز على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز.

- مما لاشك فيه أن الثروة الحقيقية لأي أمه تكمن في ما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع كل ما هو جد يد بكفاءة وفاعلية.

- لقد أصبح مصطلح تمكين المرأة بارزا منذ مؤتمر بيجين ١٩٩٥م كما أنه شكل جانبا حيوياُ في أهداف الألفية وأهداف الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا NEPAD التي أكدت على أن هناك أدلة قاطعة على أن تمكين المرأة يكون عاملا رئيسياُ في مكافحة الفقر ومكافحة الأمراض والأوبئة ووفياُت الرضع والأمهات وتوفير الفرص المتساوية وتمثيل المرأة.

- لقد بات من الواضح أن تحقيق الهدف الثاني من أهداف الألفية سيعتمد كثيرا على تحقيق

الهدف الأول والمتعلق بالقضاء على الفقر والهدف الثالث المتعلق بالمساواة في النوع الاجتماعي، فالصلة بين المساواة والنمو الاقتصادي باتت واضحة وثابتة لا لبس فيها.

٢- الخلفيةُ المرجعيةُ السند القانوني:

على المستوى الدولي :استند تمكين وتعزيز دور المرأة في جميع المجالات على المستوى الدولي :

- ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٥ م الذي نص على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

- إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ م والذي أكد على نفس المبدأ.

- وبتأسيس صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (يونيفم)في ديسمبر ١٩٧٦ م ومؤتمرات بيجين ١٩٧٥ – ١٩٨٥ – ١٩٩٥ م وإطلاق العقد الدولي للمرأة.

وفي السياق العربي الأفريقي نجد أن القمم العربية الإفريقية ركزت على ما يلي :

-أولا: القمة الإفريقية العربية الأولى مصر - القاهرة مارس ١٩٧٧م

فقد أكدت على مبادئ الأمم المتحدة وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكذلك تضمنت وثائق القمة التعاون في جميع المجالات بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمل على تعزيز دور المرأة في جميع المجالات.

-ثانياً: القمة الإفريقية العربيةُ الثانية - سرت ليبيا أكتوبر ٢٠١٠ م :

حيثُ نصت وثائق القمة خاصة إعلان سرت والذي نص صراحة على أهمية التعاون والتنسيق في مجال تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وتوفير فرص العمل للمرأة وإتاحة فرص أوسع للنساء للمشاركة في المجال الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي ومواصلة الجهود المشتركة الراميةُ للقضاء على التمييز ضد المرأة والتعاون في مجال إطلاق المبادرات التي تكفل حقوق المرأة الإفريقية والعربية و تعزيز دورها و سن التشريعات اللازمة لحمايتها وصيانة مكانتها في المجتمع.

-ثالثا: القمة العربيةُ الإفريقية الثالثة الكويت - مدينة الكويت -نوفمبر ٢٠١٣م

أما القمة الإفريقية الثالثة فلم تغفل أهمية دور المرأة فقد نصت خطة عمل الشراكة الإفريقية – العربية ٢٠١١- ٢٠١٦ م على تمكين المرأة في التعليم والتوظيف والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإدماجها بصورة كاملة في عملية التنمية المستدامة.

-كما نص إعلان الكويت في الفقرة (٢٩) على دعم

الاستراتيجيات والمبادرات الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة بغيه تحقيق المساواة والإنصاف ورفع مستوى الوعي العام بالمبادئ والقيمُ الإنسانية التي تضمن حقوق المرأة ودورها في المجتمع.

-وفي الفقرة ٢٥من نفس الإعلان نصت القمة

على دعوة جميع الحكومات إلى سن القوانين اللازمة لحماية الشباب والمرأة و تعزيز تمكينهن على الصعيد الاقتصادي وضمان مشاركة المراءة في عملية صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل وضمان مشاركة المرأة الكاملة في جميعُ جوانب الأنشطة السياُسية و الاقتصادية والاجتماعية .

العقبات التي تواجه تمكين المرأة في منطقتي أفريقيا والعالم العربي :

١- حق المرأة في التعليم : حيث تبقى مسألة الأمية هي لب مشكلة التمكين.

٢- الحق في الصحة: تفشي الأمراض - زيادة أعداد الوفياُت أثناء الحمل و الولادة – عدم إمكانية الحصول على العناية الصحيةُ المناسبة.

٣- ثقافة الإقصاء الاجتماعي :

حيث تتفشى في هذه المجتمعات ثقافة الزواج المبكر و العادات البالية مثل ختان البنات و كون المرأة الشريك الأضعف في الزواج يقع عليها العبء الأكبر في تحسين حياة الأسرة.

٤-الإقصاء السياسي : حيث يتم تعزيز الهياكل التي يسيطر عليها الرجل وإقصاء المرأة من المشاركة السياسية بعدم زيادة نسبة مشاركة المرأة في الحكومة مثل المجالس التشريعية والنيابية والمواقع القيادية في العملية السياسية .

٥- الإقصاء الاقتصادي: رغم أن المرأة تعتبر العمود الفقري للاقتصاد غير المنظم وخاصة في القطاع الزراعي إلا أنها غير قادرة على الوصول إلى موارد الإنتاج بما في ذلك الإقراض والأراضي و الدعم الفني والخدمات الداعمة الى جانب تفشي الجوع والفقر والحرمان والعنف في مناطق النزاعات والحروب.

الطريق إلى الأمام :

١- إنشاء آلية افريقية عربية لبحث أوضاع المرأة وتنسيق الجهود العربية الأفريقية من أجل تمكين المرأة عن طريق ما يلي :

(أ) التمسك بمبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وتقييم إلتزام الدول بالمواثيق القارية والدولية الخاصة بالمساواة وتمكين المرأة .

(ب) الالتزام بمواصلة وتعزيز الجهود على كافة المستويات من أجل توسيع مشاركة المرأة وتمكينها في جميع المجالات.

(ج) إزالة التحديات والعقبات الرئيسية التي تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

(د) التعجيل بتنفيذ الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتي تضمن على وجه التحديد المساواة وتمكين المرأة .

(ه) المبادرة إلى إطلاق حملات متواصلة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من أجل كفالة المشاركة والتمثيل الكامل والفعال للمرأة في جميع المجالات مع الالتزام بالتوقيع والتصديق على كافة المواثيق والبروتوكولات الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

أسمـاء وعنـاويـن المجالس الاعضاء

رئيس مجلس الأمة ـ جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية
معالي السيد / عبد القادر بن صالح

مجلس الأمة- قصر زيجوت يوسف - الجزائر

هاتف: 0021321746031/22

فاكس: 0021321746102 /107

البريد الاكتروني:
majliselouma@majliseouma.de

رئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين :
معالي السيد/ علي بن صالح الصالح

هاتف: 0097317716500

فاكس: 0097317715715

البريد الاكتروني: shasan@shura.gov.bh

رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية بوروندي :
معالي السيد /ريفيونيو أنديكيوريو

الهاتف: 0025779936444

فاكس: 0025722245114

البريد الإلكتروني: senat@senat.bi

رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية الكاميرون
معالي السيد / مارسيل نيات نجي فنجي

هاتف: 0023799571422

البريد الإلكتروني: eduretoga@yahoo.fr

رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية الكونغو :
معالي السيد/ أندريه اوبامي ايتو

الهاتف: 00242055510277

البريد الإلكتروني: obamiitou@yahoo.fr

رئيس المجلس الفيدرالي في جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية :
معالي السيد / يالو ابيتي .

هاتف: 00251111242301

فاكس: 00251111242304

البريد الإلكتروني: negashwoynshet@yahoo.com

رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية الغابون :
معالي السيدة / لوسي ماليبو-أوبيسوو

تلفون: 002410721863

البريد الألكتروني: beatricentoutoume@hotmail.fr

رئيس مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية :
دولة السيد /فيصل الفايز

هاتف: 00962777257812

فاكس: 0096265676981

البريد الاكتروني: info@senate.jo

رئيس مجلس الشيوخ في الجمهورية الإسلامية الموريتانية
معالي السيد /محمد الحسن ولد الحاج

هاتف: 002225256877

فاكس: 002225257373

رئيس مجلس المستشارين في المملكة المغربية :
معالي الدكتور/عبدالحكيم بن شماش

هاتف: 00212537761116

فاكس: 00212537730568

البريد الالكتروني med.taib.cohen@hotmail.fr

أسمـاء وعنـاويــن المجالس الاعضاء

رئيس المجلس الوطني في جمهورية ناميبيا :
معالي السيد / مارغريت منساه ويليامز

هاتف: 00264612028044

فاكس: 0026461256371

البريد الالكتروني:
m.nakutwima@parliament.na

رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية نيجيريا الفيدرالية :
معالي السناتور /بوكولا ساراكي

الهاتف: 00234803595000

البريد الألكتروني: ayewohnelson@yahoo.com

رئيس مجلس الشورى في دولة قطر:
معالي السيد/ محمد بن مبارك الخليفي

هاتف: 0097444413222

فاكس:0097444356840

البريد الإلكتروني: alnobi@shura.gov.qa

رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية :
معالي الدكتور / عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

هاتف: 009664821666

فاكس: 0096614881542

البريد الالكتروني: webmaster@shoua.gov.sa

رئيس مجلس الأقاليم في جمهورية جنوب إفريقيا :
معالي السيدة / تي موديس

رقم الهاتف:0027836115833

رقم الفاكس: 27214032660

البريدالالكتروني:kmthethwa@parliament.gov.za

رئيس مجلس الولايات في جمهورية السودان :
معالي الدكتور /سليمان آدم ونيس

تلفون: 0024912352266

فاكس: 00249187560950

البريد الإلكتروني: info@councilofstates.gov.sd

رئيس مجلس الشيوخ في مملكة سوازيلاند :
معالي السناتور / جيلاني . تي . زواني

هاتف: 002684162407

فاكس: 002684161603

البريد الإلكتروني:
happy@swazi.net ، adminparl@swazi.net

رئيس مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية :
معالي الشيخ/ عبد الرحمن محمد علي عثمان

هاتف: 00967 - 1- 227815 /4

فاكس: 00967 - 1- 560390

البريد الإلكتروني: shoora@y.net.ye

رئيسة مجلس الشيوخ في جمهورية زيمبابوي
معالي السيدة / أدنا ماد زومقوي

هاتف: 002634252944

فاكس: 002634252935

البريد الإلكتروني:
externalrelations@parlizm.gov.zw

قائمة المحتويات

-كلمة شكر وتقدير. ٣
-توطئة ٤
-مقدمة ٦
-الرؤساء الدوريون للرابطة ٩
-قيادة الامانة العامة للرابطة ١٥
-موظفوا الامانة العامة ١٦

الفصل الاول: ملخص مخرجات الاجتماعات ١٧

اولا: اللقاءات التشاورية ١٨
-اللقاء التشاوري السادس ١٨
-اللقاء التشاوري السابع ٢٠
-اللقاء التشاوري الثامن ٢٢

ثانيا: أجتماعات السيدات البرلمانيات ٢٣
-الاجتماع الثالث للجنة التنفيذية للسيدات البرلمانيات ٢٣
-اجتماع السيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي في القاهرة ٢٥

ثالثا: أجتماعات الغرف التجارة والصناعة. ٢٦
-منتدى المشرعين ورجال الاعمال العرب والافارقة. ٢٧

رابعا: اجتماعات الرابطة ومؤتمراتها العامة. ٢٨
-الاجتماع العاشر لمجلس الرابطة والمؤتمر التاسع ٢٨

الفصل الثاني:

الدبلوماسية البرلمانية ٣٠
-مقدمة ٣١
-العقوبات الأحادية الجائرة المفروضة على السودان. ٣٢
-نص المناشدة المرفوعة من قبل رابطة مجالس الشيوخ والشورى. ٣٣
-زيارة اللجنة المعنية بدراسة اثار العقوبات الأحادية المفروضة . على السودان لمفوضية الأمم المتحدة. ٣٥
-زيارة وفد الرابطة لمجلس شيوخ جمهورية كينيا. ٣٦

الفصل الثالث:

الحكم الرشيد ومحاربة الفساد ٣٧
-مفهوم الحكم الرشيد ٣٨
-إطلالة على أثر الفسادعلى التنمية الاقتصادية في أفريقيا والعالم العربي. ٣٨

قائمة المحتويات

-مسؤليات أجيال الحاضر في ضمان سلام وأمن أجيال المستقبل. ٤٠

الفصل الرابع :

التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمار ٤١

-التكامل الاقتصادي ٤٢

-الاستثمار في أفريقيا يؤتي ثماره. ٤٣

-اثر تغير المناخ على التنمية الاقتصادية. ٤٤

-التنمية المستدامة. ٤٦

الفصل الخامس

السلام وحل المنازعات ٤٧

-الدروس المستفادة من النزاعات ووسيلة حلها. ٤٨

-تغير المناخ والأولويات الأمنية. ٤٩

الفصل السادس

الثقافة ٥٢

-توطئة : بقلم الأمين العام المساعد للرابطة للشئون المالية والادارية. ٥٣

-دور البرلمان في تعزيز النهضة الثقافية. ٥٦

الفصل الثامن

الديمقراطية وحقوق الإنسان ٥٨

-المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان. ٥٩

الفصل الثامن

اجتماعات السيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي. ٦١

-التعاون العربي الأفريقي في مجال تعزيزوتمكين المرأة. ٦٢

رابطة مجالس الشيوخ والشورى
والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي
اليمن - صنعاء
شارع حدة -جوار السفارةالالمانية
صندوق بريد
8899
تلفون: 00967143392
00967143392
فاكس:00967143392
البريدالالكتروني:assecaa@gmail.com
الموقع على الانترنت:www.assecaa.org

هاتف: 433924 - 433925 - 433926 1 967 +
فاكس: 433927 1 967 +

www.assecaa.org
assecaa@gmail.com